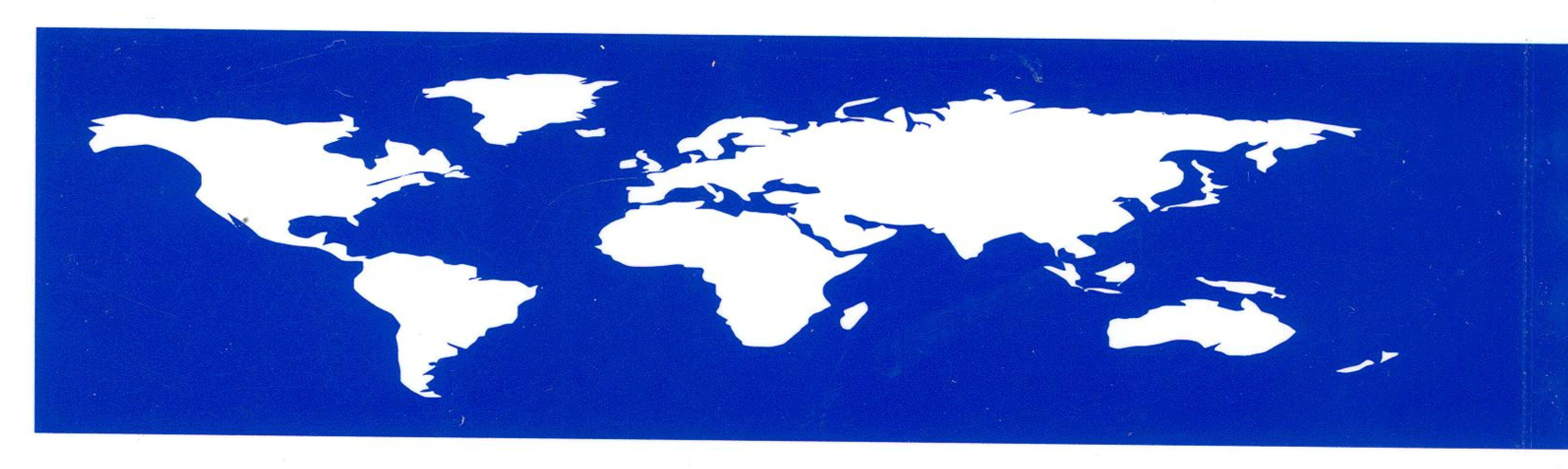
دراسات عالمية



التكاليف الاقتصادية لحرب العراق

تأليف: ليندا بيلمز و جوزيف ستيجليتز
ترجمة: عمر الجميلي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 68

التكاليف الاقتصادية لحرب العراق

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراسات عالمية

التكاليف الاقتصادية لحرب العراق

تأليف: ليندا بيلمز و جوزيف ستيجليتز

ترجمة: عمر الجميلي

العدد 68

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of the National Bureau of Economic Research (NBER) working paper no. 12054 entitled "The Economic Costs of the Iraq War: An Appraisal Three Years after the Begninng of the Conflct," by Linda Bilmes and Joseph E. Stiglitz (February 2006), www.nber.org/papers/w12054. The ECCSR is indebted to the authors and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2008

ISSN 1682-1211
ISBN 978-9948-00-939-9

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة[1]

عندما كانت الولايات المتحدة تستعد، قبل ثلاث سنوات، للذهاب إلى الحرب في العراق، لم تكن هناك مناقشات تذكر حول التكاليف المحتملة لتلك الحرب. وعندما عبر لاري لندسي Larry Lindsey، المستشار الاقتصادي للرئيس جورج بوش، عن اعتقاده بأن التكاليف قد تصل إلى 200 مليار دولار، جاء رد فعل البيت الأبيض سريعاً بأن الرقم المذكور ينطوي على مبالغة مفرطة.[2] أما نائب وزير الدفاع [السابق] بول وولفوتز فقد ادعى أن العراق يمكنه تمويل عملية إعادة إعماره بنفسه، وتشير التطورات إلى أن كليهما أساء تقدير متطلبات الحرب وأغفل عبء الدين الذي يثقل كاهل البلد. بل إن لندسي ذهب إلى حد القول «إن تنفيذ الحرب بنجاح سيفيد الاقتصاد».[3]

وقد تجلت العديد من الجوانب المتعلقة بحرب العراق على نحو مغاير تماماً لما صورت عليه قبلها؛ فلم تكن هناك أسلحة للدمار الشامل، ولم يثبت وجود صلة واضحة بين تنظيم القاعدة والعراق، ولم يكن هناك خطر وشيك يبرر شن حرب استباقية. وبغض النظر عما إذا كان الأمريكيون قد استقبلوا كمحررين أم لا، فمن الواضح أنه أصبح ينظر إليهم الآن كمحتلين، ولم يسد الاستقرار العراق. وما من شك، إذن، في أن الفوائد التي أتت بها الحرب تختلف اختلافاً كلياً عما ادُّعي أنها ستأتي به.

وينطبق الأمر نفسه على التكاليف، فقد أصبح واضحاً الآن أن لندسي كان بالفعل على خطأ عندما أفرط في التهوين من تكاليف الحرب. فقد خصص الكونجرس ما يقارب 357 مليار دولار للعمليات العسكرية، وإعادة الإعمار، وتسيير أمور السفارتين الأمريكيتين في العراق وأفغانستان، وتعزيز التدابير الأمنية في القواعد العسكرية الأمريكية، وبرامج المعونات الخارجية في البلدين. ويشمل ذلك المبلغ الإجمالي، والذي يغطي التكاليف حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، 251 مليار دولار للعمليات العسكرية في العراق، و82 مليار دولار لأفغانستان، و24 مليار دولار للعمليات الخارجية ذات الصلة مثل إعادة الإعمار، وسلامة السفارتين، وأمن القواعد العسكرية.[4] وقد شهدت هذه التكاليف ارتفاعاً مستمراً طوال فترة الحرب؛ فمنذ السنة المالية 2003، ارتفع

متوسط التكلفة الشهرية للعمليات العسكرية من 4.4 إلى 7.1 مليارات دولار، إذ ازدادت تكاليف العمليات في العراق بنسبة حوالي 20٪ منذ العام الماضي (فيما تراجعت في أفغانستان بنسبة 8٪ عن العام الماضي).[5] وبحسب تقديرات مكتب الكونجرس للميزانية، فإن حرب العراق ستخلف، وفقاً للسيناريو المركزي المتوسط المدى، تكاليف إضافية تزيد على 266 مليار دولار خلال العقد القادم، بما تقترب معه التكاليف المباشرة للحرب من 500 مليار دولار.[6]

إلا أن تلك التقديرات تقل بكثير عن التكاليف الحقيقية للحرب التي ستتحملها الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن نسعى في هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من التقديرات لما كانت عليه تلك التكاليف وما يُحتمل أن تؤول إليه. وحتى مع تبني مقاربة متحفظة، فقد دهشنا دهشة شديدة من مدى ضخامة تلك التكاليف بحيث يمكننا القول، بشيء من الثقة، إن تلك التكاليف ستتجاوز التريليون دولار.

ويلاحظ أنه من الصعب حساب تلك التقديرات حتى على أساس تقريبي. ويعود ذلك إلى جملة أسباب؛ فهناك المشكلات التقليدية المتعلقة بتقدير التكلفة، وهناك التكاليف المستقبلية المرتبطة بحرب العراق غير المتضمنة في الحسابات الحالية، وهناك الفروقات الكبيرة بين التكاليف الاجتماعية والأثمان المدفوعة من قبل الحكومة (مع العلم بأن تلك الأثمان فقط هي ما يتم تقليدياً إدراجه ضمن تقديرات التكلفة)، وهناك التكاليف الاقتصادية الكلية المرتبطة بارتفاع أسعار النفط ونفقات حرب العراق.

ولنأخذ على سبيل المثال حساب قيمة أكثر من ألفي جندي أمريكي لقوا حتفهم منذ بداية الحرب وأكثر من ستة عشر ألفاً أصيبوا [حتى نهاية 2005]، فقد يقيس الجيش قيمة الجندي المقتول بقيمة المبلغ المدفوع كتعويض مالي عن وفاته وبمبلغ التأمين على الحياة لمن يبقى على قيد الحياة مع العلم أن القيمتين تمت زيادتهما مؤخراً من 12240 دولاراً إلى 100 ألف دولار بالنسبة للتعويض عن الوفاة ومن 250 ألف دولار إلى 500 ألف دولار بالنسبة إلى التأمين على الحياة. أما في المجالات الأخرى مثل قواعد السلامة والضوابط البيئية، فإن الحكومة تقدر قيمة حياة الرجل في ريعان الشباب بحوالي 6 ملايين دولار بحيث ترتفع تكلفة الجنود الأمريكيين الذين لقوا حتفهم إلى حوالي 12 مليار دولار.[7]

وتغفل التقديرات القياسية لتكاليف الموت كذلك التكاليف التي تخص حوالي مئة متعاقد مدني أمريكي،[8] والصحفيين الأمريكيين الأربعة الذين قتلوا في العراق، بالإضافة إلى تكاليف جنود التحالف، والمتعاقدين من غير الأمريكيين العاملين لحساب الشركات الأمريكية.

ويقيِّم الجيش تكلفة الجرحى بقيمة تكاليف العلاج الطبي الذي يتلقونه وبدلات الإعاقة التي يحصلون عليها. ولا تشمل الحسابات الحالية سوى المدفوعات الحالية للإعاقة دون القيمة المخصومة الحالية عن المدفوعات المستقبلية (المتوقعة) في حين أن التحليل الكامل للتكاليف يجب أن يشمل البندين، أي القيمة المخصومة الحالية لكافة المدفوعات المستقبلية وكذلك الفرق بين مدفوعات العجز والدخل الذي كان يمكن للشخص الحصول عليه، مع العلم أنه حتى هذا الحساب يتجاهل التعويض الضخم الذي كان سيقدم عن الألم والمعاناة لو كانت تلك الإصابة من الإصابات الخاصة.

وقد ارتفعت تكاليف التجنيد ارتفاعاً كبيراً. وحتى بعد انتهاء الحرب، فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التعويضات، بما فيها تلك المقدمة إلى قوات الاحتياط وقوات الحرس الوطني، يجب أن تخضع للزيادة. فقد هوَّن الكثير من جنود الاحتياط، وخصوصاً من هم أكبر سناً ولديهم عائلات يعيلونها ومهن ثابتة يمتهنونها، من شأن المخاطر التي ينطوي عليها استدعاؤهم للاشتراك في حرب خارج البلد ومن قدرة الحكومة على إجبارهم على تمديد فترة خدمتهم وحتى إجبارهم على الخدمة لفترة ثانية وثالثة. وخسر معظم هؤلاء جزءاً كبيراً من أجورهم بسبب الخدمة في العراق. وينطبق الأمر نفسه على الجنود النظاميين؛ إذ إن الأجور التي يتقاضونها حالياً تقل حتماً عن الأجور المنصفة التي كانوا سيتقاضونها في السوق بالنظر إلى ما يتطلبه إقناع الفرد بالعمل في العراق بمحض إرادته. وفي الحقيقة، نحن نعلم، من واقع مستوى الأجور التي يدفعها المتعاقدون الذين يؤدون أعمالاً مماثلة، الأجر المستحق في السوق الحرة عن مثل تلك الخدمات، وهي أضعاف ما يتقاضاه أفراد الجيش الأمريكي.[9]

ويعد حتى تحديد النفقات الحالية "المباشرة" من المهام الصعبة.[10] فقد قدمت الإدارة الأمريكية رقماً على أساس التكاليف الحالية للعمليات في العراق. أما ما يعنينا هنا فهو

إيجاد التكاليف الاقتصادية الإجمالية أي قيمة الموارد المستخدمة وهو ما قد لا تعكسه دائماً المعايير المحاسبية والأرقام الموازنية. فعلى سبيل المثال، من الواضح أن سرعة استهلاك المعدات الموجودة أو تدميرها هما جزءان من تكاليف الحرب. وبحسب الإجراءات الاعتيادية لتوزيع التكاليف، فإن جزءاً كبيراً من النفقات العامة للبنتاجون يعزى إلى الحرب على اعتبار أنه، أي البنتاجون، يركز على العراق بحيث لا يصبح لديه متسع من الوقت لتناول قضايا أخرى أو للاستعداد للتصدي لمشكلات أخرى.

إن أي تقييم حقيقي لتكاليف الحرب سيركز، بطبيعة الحال، على التكاليف الإضافية. وتقل هذه الأخيرة عن النفقات الفعلية بالقدر الذي تحل به الحرب الحقيقية محل "لعبة الحرب" أو سيناريوهاتها المكلفة. وقد قمنا في تحليلنا بطرح النفقات المباشرة التي تم توفيرها، مثل نفقات الإشراف على منطقة حظر الطيران في العراق، من تكاليف الحرب.

وتحاول هذه الدراسة الخروج بتقدير أشمل لتكاليف حرب العراق مقارنة بسابقيه وذلك باستخدام الأطر المحاسبية/ الموازنية الموحدة. وللحصول على كشف الحساب النهائي، لابد بالطبع من الانتظار حتى انتهاء الحرب وهو موعد أقر الرئيس بوش نفسه بأنه ربما لا يكون قريباً. وحتى عندها، فستمر سنوات قبل أن نستطيع التأكد من مدى دقة تقديراتنا فيما يخص التكاليف المستقبلية؛ أي الزيادة في تكاليف التجنيد أو مدفوعات العجز أو تكاليف الرعاية الصحية للجرحى من المحاربين القدامى.

وستكون الأرقام، وخصوصاً تلك المتعلقة بالنفقات المستقبلية، تقديرية بالضرورة. وقد تعمدنا اجتناب إعطاء صورة دقيقة ولكنها ربما غير واقعية من خلال تقريب الأرقام الأكثر دقة المتضمنة في الدراسات المبنية على أساليب الاقتصاد القياسي والإحصاء متى استخدمت تلك الأرقام. ونقدم عدة مجموعات من الأرقام ضمن تقديرين؛ أولهما "متحفظ" ونعتقد أنه "مفرط" في التحفظ، وندرك أن الأرقام التي يتضمنها هذا التقدير قد تكون مثيرة للجدل ذلك أن التكاليف التي تمثلها تلك الأرقام تزيد زيادة كبيرة على تلك التي قدمتها الإدارة، وخصوصاً قبل الحرب. أما التقدير الثاني، وإن كان لايزال متحفظاً، فهو أكثر اعتدالاً، وهو ما نشير إليه بالتقدير "المعتدل".

فحسب تقديراتنا، كان عدد قواتنا المتواجدة في العراق في عام 2006 هو 136 ألف جندي. وقد أعلنت الإدارة مؤخراً عن تخفيض في القوات من العدد الذي بلغته استعداداً للانتخابات، من 160 ألف جندي إلى 140 ألف جندي،* وهو عدد يظل أعلى من الأعداد المستخدمة في تحليلنا.

لم نتمكن من التعبير كمياً عن العديد من التكاليف التي قد يتبين أنها كانت الأكثر أهمية في الحرب؛ فهناك قيمة ترتبط بالاستعداد العسكري وهي السبب الرئيسي وراء تلك الاستثمارات الكبيرة في الصناعة الحربية. وبحسب معظم التقديرات، فإن قدرة الولايات المتحدة الحالية على فتح جبهة ثانية قد تقلصت تقلصاً كبيراً. وبينما كثر الحديث في بداية الحرب عن الاستحواذ على قلوب وعقول شعوب الشرق الأوسط، فإن استطلاعات الرأي التي تعكس اتجاهات الرأي العام في العالم العربي تشير إلى أن ما حدث هو العكس تماماً، حتى أن بعض الشركات الأمريكية ادعت أن الشعور بالعداء للولايات المتحدة والذي أججته حرب العراق قد أثر على مبيعاتها وأرباحها. وتراجعت مصداقية الولايات المتحدة؛ فإذا ادعى رئيس أمريكي آخر في وقت ما في المستقبل بأن لديه أدلة قوية على وجود تهديد، فعلى الأرجح أن تلك الأدلة لن تؤخذ على محمل الجد. وبينما افتخرت الولايات المتحدة على الدوام بكفاحها من أجل حقوق الإنسان، فإن سمعتها تلطخت بسبب ما يحدث في سجني أبوغريب وجوانتنامو. وما ذلك إلا جزء يسير من التكاليف العديدة لحرب العراق التي لم نحاول تقييمها ولكنها لا بد أن تؤخذ في الحسبان عند أي تقييم لحرب العراق.

كما لم ندرج في هذه الدراسة أياً من التكاليف التي تحملتها الدول الأخرى، سواء منها التكاليف المباشرة (بسبب النفقات العسكرية) أو غير المباشرة (بسبب الزيادة في أسعار النفط). بل والأهم من ذلك أننا لم ندرج تكاليف الحرب على العراق نفسه، سواء من حيث ممتلكاته (بناه التحتية ومساكنه) التي دُمرت أو مواطنيه التي زهقت أرواحهم.[11] مما كانت ستزداد معه تلك التكاليف زيادة كبيرة، ربما بواقع عشرة أضعاف.

---

* يقصد بها انتخابات الكونجرس الأمريكي التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006. (المترجم)

تنقسم الدراسة إلى قسمين؛ حيث نقدم في القسم الأول [المتضمن الجزئين أولاً وثانياً] تقديراً للنفقات المباشرة وتعديلات تعكس التكاليف الاجتماعية الحقيقية للموارد المستخدمة. أما القسم الثاني [المتضمن الجزء ثالثاً من الدراسة] فيشمل تقديراً للتكاليف الاقتصادية للحرب على المستوى الكلي أي تأثيراتها على الأداء العام للاقتصاد مع الأخذ في الحسبان تأثيرات النفقات نفسها من جهة، والزيادة في أسعار النفط من جهة أخرى، وهي تأثيرات يجب ربط قسم منها على الأقل بالحرب.

أولاً: التكاليف الموازنية على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

تعكس التكاليف الموازنية للحرب مدى ضخامة العمليات المنفذة؛ ففي النصف الأول من عام 2005، كان هناك ما يزيد على 200 ألف جندي أمريكي في العراق ودولة الكويت (التي تعتبر نقطة انطلاق الهجمات على العراق). ويزيد عدد الجنود الذين خدموا في العراق إلى اليوم على 550 ألف جندي، حيث بلغت نوبات الخدمة المجمعة نحو مليون نوبة.[12]

وقد ركزت التقارير حول تكاليف الحرب في العراق التي تناقلتها وسائل الإعلام على نوع واحد تقريباً من التكاليف وهو المبلغ النقدي، وقدره 251 مليار دولار الذي أنفقته الحكومة على العمليات القتالية منذ اجتياح العراق في آذار/ مارس 2003. ومع أن المبلغ المذكور يشكل بنداً مهماً من بنود التكلفة المالية، فإنه لا يمثل سوى قمة جبل جليدي موغل في العمق.

تنفق الولايات المتحدة حالياً حوالي 6 مليارات دولار شهرياً على العمليات في العراق. ومع ذلك، فإن هناك تكاليف إضافية تتحملها الحكومة إلى جانب المبلغ المذكور. وتشمل تلك التكاليف الإضافية مدفوعات الإعاقة للجنود العائدين وعلى امتداد فترة حياتهم، وتكلفة استبدال المعدات العسكرية والذخائر التي تستهلك بمعدل أسرع من المعدل الاعتيادي، وتكلفة العلاج الطبي للجنود العائدين من حرب العراق وخصوصاً تكلفة أكثر من 7 آلاف جندي مصابين بإصابات في الدماغ والعمود الفقري أو تعرضوا

لبتر أحد أعضائهم أو لغير ذلك من الإصابات الخطيرة الأخرى، وتكلفة نقل القوات العائدة إلى قواعدها الأصلية. وبينما ارتفعت نفقات وزارة الدفاع غير المرتبطة ارتباطاً مباشراً بحرب العراق بمعدل نمو سنوي مركب يزيد على 5٪ منذ اندلاع الحرب، فقد أنفقت الوزارة جزءاً من تلك الزيادة لدعم الحرب في العراق بما في ذلك الزيادة الكبيرة في تكلفة التجنيد والتي تشمل زيادة عدد المجندين بواقع الضعف تقريباً، ودفع حوافز تصل إلى 40 ألف دولار للمجندين الجدد وحوافز خاصة ومزايا أخرى تصل إلى 150 ألف دولار لمن يعيد تسجيل اسمه للخدمة من القوات الحالية. ومن التكاليف الأخرى التي تتحملها الحكومة الفائدة المدفوعة على الأموال التي تم اقتراضها لتمويل الحرب.

ومع أنه من الصعب تقدير تلك التكاليف بشكل دقيق، فإن بإمكاننا الاعتماد على التوزيع الحالي والمتوقع للقوات لوضع تقدير معقول للتكاليف المحتملة. وبالاستناد إلى التكاليف الموازنية المباشرة على دافع الضرائب الأمريكي وحدها، نقدر أن التكلفة الإجمالية لحرب العراق ستتراوح ما بين 750 مليار دولار و1.2 تريليون دولار، وذلك بافتراض أن الولايات المتحدة ستبدأ في سحب قواتها من العراق في عام 2006 مع الاحتفاظ بوجود متناقص لتلك القوات خلال السنوات الخمس القادمة. وقد تفحصنا التكلفة الموازنية، سواء بما فيها تكلفة الفائدة على الدين أو باستثناء تلك الفائدة. كما قمنا كذلك بتعديل تلك التكلفة وفقاً للعوامل الاقتصادية، كما هو موضح في القسم الثاني من الدراسة. ويلاحظ أنه وفق أي مجموعة معقولة من الافتراضات، فإن تكاليف الحرب، حتى دون أخذ التكاليف الاقتصادية الكلية في الحسبان، ستفوق بأكثر من ضعف الرقم الحالي المقدم من قبل الإدارة.

وقد قدرنا التكاليف الموازنية باستخدام سيناريوهين يعتمد كلاهما على توزيع القوات كما توقعه مكتب الكونجرس للميزانية،[13] حيث يفترض السيناريو "المتحفظ" أن يتم سحب كافة القوات من العراق بحلول عام 2010، وأن يتم سداد كافة الفوائد المترتبة على الدين المقترض لتمويل الحرب خلال خمس سنوات. وبموجب هذا السيناريو، قمنا بحساب التكاليف طويلة المدى لمدفوعات الإعاقة والعناية الصحية للجنود على امتداد فترة 20 سنة وذلك على الرغم من أن معظم القوات الموجودة في العراق تنتمي إلى الفئة

العمرية 21 – 28 سنة، وبالتالي يُتوقع أن تعيش لفترة أطول بكثير. وقمنا بحساب القيمة الحالية لكافة التدفقات النقدية بمعدل خصم 4٪. وحتى وفق هذا السيناريو المتحفظ، فمن المحتمل أن تتجاوز التكاليف المباشرة التي ستتحملها الحكومة مبلغ 700 مليار دولار (انظر الجدول 1).

وفي إطار سيناريو ثان "معتدل"، استعنا بافتراض مكتب الكونجرس للميزانية بأن الولايات المتحدة ستستمر في الاحتفاظ بقوات محدودة في العراق حتى عام 2015. ويترتب على ذلك تغييرات في العدد المتوقع للمصابين وفي الفترة التي ستستغرقها التزامات وزارة الدفاع. ويفترض هذا السيناريو أيضاً أن عجز ميزانية الولايات المتحدة سيستمر على مدى السنوات العشرين القادمة مما سترتفع معه تكلفة الحرب إلى أكثر من 1.2 تريليون دولار. ويستثني كلا السيناريوهين تكلفة العمليات في أفغانستان والتي تُقدر حالياً بحوالي 82 مليار دولار وتستمر بمعدل مليار دولار شهرياً.

الجدول (1)

التكلفة الموازنية لحرب العراق (مليار دولار)

	السيناريو المتحفظ	السيناريو المعتدل
1. ما تم إنفاقه حتى تاريخه	251	251
2. النفقات المستقبلية على العمليات	200	271
3. تكاليف وزارة شؤون المحاربين القدامى	40	57
4. تكلفة الإصابات الدماغية	14	35
5. مدفوعات الإعاقة للمحاربين القدامى	37	122
6. تكلفة التسريح من الجيش	6	8
7. نفقات المجهود الحربي المتزايدة	104	139
8. الفائدة على الدين	98	386
الإجمالي	**750**	**1269**

افتراضات بشأن الجدول (1): التكلفة الكلية للحرب في العراق التي ستتحملها الحكومة الأمريكية

1. النفقات على العمليات القتالية وعمليات الإسناد حتى تاريخه:

بلغت النفقات الكلية على الحرب حتى تاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 2005 نحو 251 مليار دولار، وتشمل تلك النفقات المبالغ المخصصة للعراق ضمن المخصصات الإضافية الطارئة في نيسان/ إبريل 2002، وتشرين الثاني/ نوفمبر 2003، وآب/ أغسطس 2004، ونيسان/ إبريل 2005، إلى جانب قرار المخصصات الإضافية لشهر أيلول/ سبتمبر 2005 والذي يشمل الأسابيع الستة الأولى من العام المالي 2006. ويتضمن هذا المبلغ تمويل العمليات القتالية، وعمليات نشر القوات الأساسية وتلبية متطلباتها اللوجستية، ونشر قوات الحرس الوطني وقوات الاحتياط،[14] والمواد الغذائية والإمدادات الأخرى، وتدريب القوات العراقية، والأسلحة والذخيرة، وأجور القتال الإضافية، وإعادة الإعمار،[15] والمدفوعات إلى دول مثل الأردن، وباكستان، وتركيا. كما يشمل كذلك دفع مبلغ 500 ألف دولار كمنحة وفاة وتأمين مدى الحياة للناجين من بين 2156 جندياً أصيبوا بإصابات قاتلة في العراق خلال تلك الفترة. ولم نضمِّن حساباتنا التكاليف التي تحملتها وزارة الدفاع بشأن التخطيط للغزو في الأشهر السابقة عليه، والتي قدرها مركز خدمة أبحاث الكونجرس بمبلغ 2.5 مليار دولار.[16]

2. النفقات المستقبلية على العمليات القتالية وعمليات الإسناد:

قدرنا تكلفة العمليات المستقبلية بالتناسب مع عدد القوات المخطط نشرها في العراق من عام 2006 إلى عام 2010. وقدرنا أن عدد القوات المتمركزة في العراق هو 160 ألف جندي، بحسب الرقم المعلن من قبل البنتاجون. وتستند الأعداد الخاصة بالقوات التي سيتم نشرها مستقبلاً إلى تقديرات أجراها مكتب الكونجرس للميزانية مؤخراً وتشير إلى أنه سيتم خفض القوات في عام 2006 إلى 136 ألف جندي. وتتضمن تقديرات المكتب الأعداد التي ستتواجد في العراق حتى عام 2015، أما السيناريو المتحفظ الذي اعتمدناه

فيفترض أن كافة القوات ستغادر العراق بحلول عام 2010. ومن الواضح أن هذه المقاربة من شأنها التقليل حتماً من التكاليف الفعلية للعمليات العسكرية على اعتبار أن البنتاجون سوف يستخدم متعاقدين لإنجاز جزء من المهام التي كانت موكلة إلى القوات التي يتم سحبها.[17] وقد افترضنا، ضمن السيناريو المعتدل، أن الولايات المتحدة ستُبقي على قوات بأعداد محدودة حتى عام 2015، وأن أعداد المتعاقدين ستزداد بالتناسب مع انخفاض أعداد الجنود، وأن الخسائر ستستمر بالتناسب مع أعداد القوات المنتشرة.

3. تكاليف وزارة شؤون المحاربين القدامى* الإضافية على الرعاية الطبية للعائدين:

بلغ عدد الجنود الذين أصيبوا في العراق، منذ آذار/ مارس 2003 ولغاية كانون الأول/ ديسمبر 2005، نحو 16 ألف جندي، منهم نسبة 96٪ وقعت إصاباتهم بعد توقف العمليات القتالية الرسمية (أي منذ الأول من أيار/ مايو 2003). وبفضل التحسن في صناعة الدروع الواقية، والتي تحمي الجزء الرئيسي من الجسم، فقد كانت هناك زيادة غير عادية في عدد الجنود الناجين من الموت ولكن بإصابات خطيرة مثل الأضرار الدماغية، وإصابات العمود الفقري، وحالات بتر الأعضاء. واستناداً إلى البنتاجون وإلى مصادر أخرى،[18] فإن نسبة 20٪ من المصابين قد منيوا بإصابات خطيرة في الرأس أو العمود الفقري، إضافة إلى نسبة 6٪ من حالات بتر الأعضاء. وقد عانت نسبة 21٪ أخرى من جراء إصابات خطيرة حالت دون عودتهم إلى الخدمة بما فيها العمى، والصمم، وتلف جزئي في حاستي السمع والبصر، وتلف في شبكة الأعصاب، والحروق. إضافة إلى ذلك، فإن أكثر من نصف الجنود الأمريكيين الذين خدموا في العراق وعددهم 550 ألف جندي قد خدموا بشكل مستمر لفترتين أو لثلاث فترات تحت ظروف مجهدة وقاسية. وهناك ما يقارب 20 ألف جندي منعتهم الحكومة من ترك الخدمة وفقاً لسياستها المسماة "وقف الخسارة"، والتي يضطر الجنود بموجبها إلى تمديد مدة خدمتهم في حالة الطوارئ. وربما ليس من قبيل المفاجأة أن يعلن كبير أطباء الجيش الأمريكي، في تموز/ يوليو 2005، أن نسبة 30٪ من الجنود الأمريكيين عانوا اضطرابات نفسية بعد ثلاثة أو أربعة أشهر من

* هي إحدى أكبر الوزارات في الحكومة الأمريكية، وتسعى إلى الاستجابة السريعة لاحتياجات عائلات المحاربين الأمريكيين عرفاناً بخدمتهم للأمة. تستخدم الإدارة 22 ألف موظف، وتدير أكثر من 160 مستشفى، ومئات من العيادات الخارجية، و58 مكتباً إقليمياً حيث توفر الرعاية الطبية والتعويضات المالية إلى 25 مليون محارب. (المترجم)

عودتهم من العراق. وقد استفاد أكثر من ثلث المحاربين القدامى العائدين من نظام وزارة شؤون المحاربين القدامى للرعاية الصحية.

يمثل الرقم الذي نذكره هنا تقديراً متحفظاً للتكاليف الإضافية التي تتحملها وزارة شؤون المحاربين القدامى بسبب توفير الرعاية الطبية والمزايا الأخرى (مثل التأهيل، وإعادة التدريب، وشراء الأعضاء الصناعية وتركيبها وتبديلها، والاستشارات، وباستثناء إعانات الإعاقة والإسكان، ومدفوعات التعليم والقروض) المقدمة إلى العائدين من جنود حرب العراق (عدا أولئك الذين يعانون إصابات دماغية). وقد تكون تكاليف العلاج شديدة الارتفاع. وبحسب التقديرات الأولية لوزارة شؤون المحاربين القدامى، فإن 23553 محارباً عائداً من العراق كانوا سيحتاجون إلى خدمات الرعاية الصحية خلال السنة الماضية، لكن الإدارة راجعت هذا الرقم في حزيران/ يونيو 2005 ليصبح 103 آلاف محارب. وتتولى الإدارة حالياً توفير الرعاية لحوالي 90 ألف جندي من الحرس الوطني كانوا غير مؤهلين سابقاً للاستفادة من خدمات وزارة شؤون المحاربين القدامى. ولمواجهة هذه الطلبات غير المنظورة، ناشدت وزارة شؤون المحاربين القدامى الكونجرس تخصيص مبلغ 1.5 مليار دولار كتمويل طارئ للعام المالي 2005. ومن المتوقع أن تواجه وزارة شؤون المحاربين القدامى عجزاً بقيمة 2.6 مليار دولار في عام 2006.[19] ومع أن كافة نفقات الرعاية الصحية الإضافية ربما لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بحرب العراق، فسيكون من الصعب عدم توفير الرعاية الطبية المطلوبة. ونفترض أن تستمر الحاجة إلى مثل تلك الرعاية الطبية وأن تزداد إلى 3 مليارات دولار مع عودة المحاربين إلى الوطن، وأن تسعى الوزارة أن يصبح ذلك المبلغ الإضافي جزءاً من ميزانيتها الأساسية.[20] (نتوقع أن يقل هذا الرقم بكثير عن الحاجة الفعلية بالنظر إلى أن وزارة شؤون المحاربين القدامى تعاني أصلاً عجزاً في المخصصات المالية لمواجهة التزاماتها القائمة).[21]

وسوف تمثل التكاليف الإضافية لتوفير الإعانات لمحاربي حرب العراق تحدياً رئيسياً بالنسبة لوزارة شؤون المحاربين القدامى؛ ففي إطار السيناريو المتحفظ قدرنا أن يتم سحب كافة القوات بحلول عام 2010 وتكاليف ذلك على مدى عشرين عاماً. أما في إطار السيناريو المعتدل، فقد افترضنا أن يستمر انتشار القوات حتى عام 2015، وأن تستمر تلك التكاليف على امتداد عمر المحاربين (أي 40 سنة).

4. الرعاية الطبية للإصابات الدماغية:

توجد فئة خاصة من بين فئات نفقات الرعاية الصحية تتجاوز تلك المشمولة في الحسابات أعلاه، وهي حالات الإصابات الدماغية؛ فقد أصيب 3213 جندياً، أي نسبة 20٪ من مجموع الجنود المصابين في العراق، بإصابات في الرأس/ المخ مما يستلزم رعاية طبية مستمرة مدى الحياة وبكلفة تتراوح من 600 ألف دولار إلى 5 ملايين دولار.[22] وسيتطلب هذا من الحكومة أن تخصص الموارد لصالح تلك الحالات من خلال تهيئة منشآت العناية المركزة، وتوفير خدمات الرعاية المنزلية أو المؤسسية على مدار الساعة وخدمات إعادة التأهيل والرعاية الدائمة لصالحهم.

فيما يخص التقدير المتحفظ، قمنا باستخدام تقدير نقطة الوسط لقيمة حالية صافية قوامها 2.7 مليون دولار على مدى السنوات العشرين التي يتوقع أن يعيشها أصحاب هذا النوع من الإصابات وهو 20 سنة، أي حوالي 135 ألف دولار سنوياً، بما تصل معه التكلفة النهائية إلى 14 مليار دولار. ويبدو هذا الرقم منخفضاً بالنسبة للمصابين الذين سيحتاجون إلى رعاية على مدار الساعة، من حيث طعامهم وملبسهم وقضاء حاجاتهم اليومية. أما بالنسبة للسيناريو المعتدل، فنضع تقديراً أعلى للتكلفة (4 ملايين دولار)، ونفترض أن المصاب سيعيش لفترة أطول بحيث تصل التكلفة الإجمالية إلى 35 مليار دولار. وفي كلتا الحالتين، فإننا نفترض أن عدد المصابين سوف يزداد زيادةً تتناسب مع أمد الصراع.

5. مدفوعات الإعاقة للمحاربين القدامى:

يحق للمحاربين القدامى في حرب العراق المطالبة بتعويضات وإعانات عجز بحد أقصى حوالي 44 ألف دولار في السنة تُحسب وفقاً لصيغة معقدة تشرف عليها وزارة شؤون المحاربين القدامى. وتجدر الإشارة إلى أن هدف الكونجرس من دفع تعويضات العجز هو «التعويض عن الانخفاض في نوعية الحياة بسبب إعاقة ترتبط بالخدمة». ويُفترض أن تمثل تلك الإعانة «تعويضاً عن متوسط النقص في قدرة المحارب المعاق على كسب الدخل» ولكنها لا تتطلب منه البحث عن عمل ولا تمثل تعويضاً عما يكسبه كمدني بعد انتهاء

خدمته العسكرية. ويعود مبدأ التعويض هذا إلى الإنجيل (سفر الخروج 25:21) الذي يبيح التعويض المالي عن الألم الذي يسببه الآخرون.[23]

وتمنح إعانات العجز للمحاربين القدامى على أساس نسبة الإعاقة التي يعانون من جرائها ضمن نسب تتراوح من صفر إلى 100٪، مع العلم أنه بالإمكان أن يخلو المحارب من الإعاقة ويستحق مع ذلك إعانة إعاقة. وترتبط أحقية الحصول على إعانة الإعاقة بعوارض تظهر على المحارب خلال فترة من الزمن بعد انتهاء الخدمة. ويوجد العديد من البرامج التي تمنح بموجبها تعويضات، بحسب كل حالة بما في ذلك تعويضات الإعاقة، ومنح السكن لذوي الاحتياجات الخاصة، والاستحقاقات الطبية ذات الأولوية العليا، والتأهيل المهني، والتأمين على الحياة للمحاربين القدامى الذين بدأت إعاقتهم أثناء الخدمة، وتعويضات الإعالة (تدفع للزوجة والأطفال الباقين على قيد الحياة في حالة وفاة المحارب بسبب مرض أصابه أو إصابة لحقت به أثناء الخدمة الفعلية أو بسبب وفاته بعد التقاعد بسبب ذلك المرض أو تلك الإصابة.[24])

وقد قدرنا مبلغ المطالبات الذي سيتعين على الحكومة سداده على أساس تقدير معدل المطالبات استناداً إلى حرب الخليج [1991]. وتدفع الحكومة حالياً مبلغ ملياري دولار سنوياً يمثل مجموع التعويضات الممنوحة بموجب 169 ألف مطالبة بمعدل 11834 دولاراً لكل مطالبة (Hartung, 2004). وقد تجاوز العدد الإجمالي لطلبات التعويض في إطار تلك الحرب 200 ألف طلب، أي أكثر من ثلث عدد القوات المستخدمة، على الرغم من أن الحرب لم تستمر سوى عدة أسابيع وخلفت 148 قتيلاً و467 جريحاً. ويرتبط الكثير من المطالبات بالتعرض لليورانيوم المنضب خلال حرب الخليج، ويتضمن أعراضاً مثل فقدان الذاكرة، والأرق، ومرض لوجيريج Lour Gehrig's disease،* وضعف التركيز، ومشكلات في المفاصل. وبالفعل، فقد أصدر الكونجرس تشريعاً يفترض وجود علاقة بين الخدمة خلال حرب الخليج الأولى وأي مشكلات صحية تنشأ عن إمكانية التعرض لعناصر مؤثرة على الأعصاب ولسموم أخرى تم استخدامها أثناء حرب الخليج، وعن تلقي لقاحات ضد مخاطر الحرب البيولوجية في فترة الاستعداد للحرب.[25]

---

* مرض عصبي يصيب خلايا الأعصاب في الدماغ والنخاع الشوكي، ويؤدي في النهاية إلى الشلل الكامل. (المترجم)

فاقت كمية اليورانيوم المنضب المستخدمة في حرب العراق في أثناء قصف بغداد تلك المستخدمة في حرب الخليج.[26] لذلك، فإن المحاربين القدامى في حرب العراق سيصبحون مؤهلين بسهولة للمطالبة بتعويضات إعاقة عن أي مشكلات صحية يمكنهم ربطها بالتعرض لليورانيوم المنضب. وكما لاحظنا سابقاً، فإن أكثر من ثلث المحاربين القدامى العائدين استفادوا من نظام الرعاية الصحية لوزارة شؤون المحاربين القدامى. وقد قدَّرنا أن المحاربين ذوي الإصابات الخطيرة سيتلقون الحد الأعلى من تعويضات الإعاقة ضمن النظام فيما سيتلقى المحاربون من ذوي الإعاقات بين المتوسطة والخطيرة نصف تلك التعويضات (22 ألف دولار)، بينما سيتلقى الثلث المتبقي المزايا المتوسطة الممنوحة للمحاربين القدامى في حرب الخليج وهو 11834 دولاراً. وبذلك يصل إجمالي المدفوعات السنوية إلى 2.3 مليار دولار. وبينما قدرنا تلك المدفوعات ضمن السيناريو المتحفظ على مدى 20 سنة، فقد افترضنا، ضمن السيناريو المعتدل، أنها ستستمر مدى حياة المحارب، أي لغاية عام 2045.

6. تكاليف التسريح من الخدمة العسكرية:

أعلن البنتاجون عن خطط لخفض القوات من عددها الحالي البالغ أكثر من 160 ألف جندي إلى حوالي 140 ألف جندي في العام القادم [2006]. وقد افترضنا أن هذا الانسحاب سيستمر بصورة تدريجية وفقاً للجدول الذي وضعه مكتب الكونجرس للميزانية. وستتطلب هذه الخطوة في حد ذاتها مدفوعات مباشرة تتراوح ما بين 6 و10 مليارات دولار لتغطية نفقات نقل القوات وتسريحها وإعادتها إلى قواعدها الأصلية أو إلى وظائفها المدنية (بالنسبة إلى جنود الاحتياط).

7. زيادة الإنفاق الحربي:

ازدادت مخصصات وزارة الدفاع منذ عام 2002 من 310 مليارات دولار إلى 420 مليار دولار مما يعني زيادة تراكمية إجمالية بواقع 325 مليار دولار. وقد تم تخصيص قسم من المبالغ المشمولة بقوانين المخصصات للأعوام المالية 2002، و2003، و2004، و2005

وكذلك من التحويلات للعامين الماليين 2003 و2004 إلى العراق. ونقدر عموماً أن نسبة 30٪ من مبلغ الزيادة وقدره 325 مليار دولار قد تم تخصيصه إلى العراق وهو يشمل الزيادة في رواتب الجنود، ونفقات البحث والتطوير، ونفقات التجنيد، ونفقات العمليات الحربية، ونفقات صيانة المعدات واستبدالها. وبحسب تقديرات البنتاجون، فإن الجيش يستهلك المعدات بمعدل يفوق أربعة أو خمسة أضعاف معدل الاستهلاك في الأوضاع السلمية.[27] وبحسب تقديرات مكتب الكونجرس للميزانية، فإن الجيش سيحتاج إلى حوالي 100 مليار دولار لاستبدال المعدات خلال الفترة ما بين السنوات الخمس والعشر القادمة (علماً بأن جزءاً كبيراً من ذلك التمويل لم يتم المطالبة به إلى الآن).[28] كما أشار مكتب المساءلة الحكومي إلى النقص في مخصصات تصليح المعدات واستبدالها وشرائها،[29] وإلى الخلط بين المخصصات التكميلية الطارئة والاحتياجات التمويلية الاعتيادية.

وقد قمنا بتخصيص ثلث الزيادة في نفقات وزارة الدفاع، ضمن تقديراتنا، للعراق وطرحنا منها المبالغ التي وفرها البنتاجون بسبب وقف الإشراف على منطقة حظر الطيران والتي تقدر بما بين 11 و15 مليار دولار سنوياً.[30] وبالنظر إلى الاهتمام الكبير الذي تبديه الوزارة بنتائج الحرب في العراق، ففي تقديرنا أن نصف الزيادة في نفقات الدفاع قد يكون مرتبطاً بالعراق. ومع ذلك، فقد اكتفينا باستخدام نسبة 30٪ فقط من النفقات ضمن السيناريوهين المعتدل والمتحفظ.

ومن جهة أخرى، تعكس تلك الزيادة الصعوبة المتزايدة التي يواجهها الجيش في تجنيد الجنود والضباط على اختلاف مستوياتهم منذ بداية النزاع في العراق. ففي عام 2005، كان مستوى التجنيد دون المستوى المستهدف في معظم فترات السنة، حتى اضطر الجيش لتقليص أهدافه كي تصبح قابلة للتحقيق.[31] وكان هناك نقص في كل من الحرس الوطني والاحتياطي لدى الجيش ومشاة البحرية، وانخفضت طلبات الالتحاق في ويست بوينت West Point* وبالأكاديمية البحرية الأمريكية بمعدل تراوح ما بين 10 و25٪ مقارنة بالسنوات السابقة. وقد كان رد فعل الجيش إزاء هذا التحدي أن لجأ إلى التعاقد مع

* هي الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت والتي تأسست عام 1802 حيث يتخرج الطلاب بعد اجتيازهم ما يسمى بـ "تجربة ويست بوينت"، وهي فترة دراسة مدتها أربعة أعوام يتم التركيز خلالها على أربعة جوانب أساسية هي الجانب الفكري، والجسدي، والعسكري، والأخلاقي. وقد درس وتدرب في هذه الأكاديمية الكثير من القادة الأمريكيين. (المترجم)

الآلاف من المجندين الإضافيين، وإلى زيادة حملاته الدعائية الوطنية، ومنح مكافآت تصل إلى 40 ألف دولار إلى المجندين الجدد، ورفع المزايا التقاعدية وإعانات الإعاقة، وزيادة منح الوفاة إلى 100 ألف دولار، ومنح مكافآت عن إعادة الالتحاق بالخدمة تصل إلى 150 ألف دولار للعسكريين من ذوي الخبرة (الذين قد يعتزلون الخدمة بالجيش للالتحاق بمتعاقدي القطاع الخاص القادرين على دفع أجور أعلى). وضمن الجهود التي بذلها لتشجيع المجندين الجدد، قام البنتاجون برفع السن الأقصى للالتحاق بالجيش من 35 إلى 42 سنة، وخفف معايير المظهر العام والسلوك بحيث يصبح معه طرد المجند من الخدمة أمراً أكثر صعوبة. وقد ارتفعت التكلفة التي يتحملها الجيش عن المجند الواحد من 14500 دولار في عام 2003 إلى 17500 دولار في عام 2005 (البنتاجون). وتم رفع بدل المخاطر الشهري من 300 دولار إلى 750 دولاراً. ونعتقد أن الجيش سيضطر لتطبيق تلك الزيادات على أساس دائم؛ مما سيضيف تكلفة تتراوح ما بين مليار وملياري من الدولارات على الأقل إلى الميزانية الأصلية. وتشمل الزيادات الأخرى رفع رواتب أفراد الجيش وشراء دروع واقية أعلى ثمناً للأغراض القتالية.

8. مدفوعات الفائدة على الدين:

وبالنظر إلى أن الميزانية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعاني عجزاً أصلاً منذ بداية الحرب، وأنه لم يتم فرض أي ضرائب جديدة، فمن المنطقي الافتراض، للأغراض الموازنية،[32] بأن كافة المبالغ التي أنفقت على الحرب إلى اليوم تم اقتراضها بما يزيد من العجز القائم أصلاً في الميزانية الفيدرالية. ونفترض، ضمن السيناريو المتحفظ، أن تلك المبالغ قد تم اقتراضها بنسبة فائدة 4٪ وأنها ستُسدد كاملةً خلال خمس سنوات. أما ضمن السيناريو المعتدل، فنفترض أن عجز الميزانية الحكومية سيستمر على مدى السنوات العشرين القادمة، وعليه سيستمر تراكم الفائدة.

ثانياً: تكاليف الحرب على الاقتصاد الأمريكي:

تعديلات على التقديرات الموازنية

توجد طريقة ثانية لحساب تكاليف الحرب، وهي دراسة تكلفتها الاقتصادية. وتختلف التكاليف الاقتصادية عن التكاليف الموازنية من ثلاثة جوانب: (أ) التكاليف التي

تتحملها جهات أخرى (غير الحكومة الفيدرالية والمقاتلين)، ولا يتم بالطبع إدراجها ضمن التكاليف الموازنية التي تتحملها الحكومة الفيدرالية، (ب) لا تعكس الأسعار المدفوعة من قبل الحكومة القيمة السوقية الكاملة، (جـ) لا تتضمن التكاليف الاقتصادية مدفوعات الفائدة (والتي يمكن اعتبارها مدفوعات تحويلية فقط)، ولكنها تتضمن التأثيرات الطويلة الأجل على نمو الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، ففي أيام الخدمة العسكرية الإلزامية، كانت المبالغ المدفوعة للجنود أقل بكثير من تكاليف الفرص البديلة المتاحة لهم. ومن بين الأمثلة على التكاليف التي يتحملها الآخرون تكاليف الرعاية الصحية التي يتحملها الجنود وعائلاتهم.

ونركز هنا على الخسارة في القدرة الإنتاجية للشباب الأمريكي الذين قُتلوا أو منوا بإصابات خطيرة في العراق، وكذلك الخسارة في أجور العمل المدني التي كان سيتقاضاها أولئك الذين تم استدعاؤهم مرة أخرى للخدمة ضمن قوات الاحتياط.

وتوجد بعض البنود التي تنطوي على إشكالية ضمن تكاليف الموازنة، وفي مقدمتها النفقات على المحاربين القدامى غير المرتبطين بحرب العراق. ولعل أفضل الطرق للتعامل مع مثل تلك التكاليف هي اعتبارها جزءاً من التعويضات المؤجلة، بحيث إنه على الرغم من أن "إصلاح الأضرار البشرية الناتجة عن الحرب" يعتبر تصنيفاً غير لائق، فإنه يظل، مع ذلك، جزءاً من تكاليف الحرب.

وهنا أيضاً قمنا بتقدير تكاليف الحرب ضمن سيناريوهين؛ ففي إطار السيناريو المتحفظ، يتم بموجب التعديلات إضافة 187 مليار دولار إلى التكاليف الموازنية بحيث تصل معها إلى 839 مليار دولار، حتى بعد طرح التكلفة الكاملة لمدفوعات الفائدة. وفي إطار السيناريو المعتدل، تؤدي التعديلات الاقتصادية إلى زيادة التكاليف بواقع 305 مليارات دولار. وحتى بعد طرح تكاليف الفائدة، فإن تكاليف الحرب ضمن هذا السيناريو تفوق التريليون دولار. إلا أن تلك الحسابات لا تأخذ في الحسبان أن بعض الموارد المعبأة للحرب كان من الممكن استغلالها في تعزيز النمو الاقتصادي، وأن هناك مجموعة كبيرة من التكاليف الاقتصادية الكلية التي من شأنها، كما سنرى في القسم التالي من الدراسة، زيادة التكاليف الاقتصادية للحرب بنسبة كبيرة.

الجدول (2)

التعديلات على الأرقام الموازنية بما يعكس التكاليف الاقتصادية (مليار دولار)

	السيناريو المتحفظ	السيناريو المعتدل
1. ما تم إنفاقه إلى تاريخه	3	8
2. التكلفة الاقتصادية لقوات الاحتياط	3	9
3. التكلفة الاقتصادية للوفيات	23	29
4. الخسائر الناجمة عن الإصابات الدماغية	34	48
5. الخسائر الناجمة عن إصابات خطيرة أخرى	30	64
6. الخسائر الناجمة عن إصابات أخرى	18	26
7. ناقصاً مدفوعات الإعاقة للمحاربين القدامى	(12)	(28)
8. الانخفاض المتزايد في قيمة العتاد العسكري	89	149
صافي التعديلات	187	305

من الممكن إذاً تقدير تكلفة الحرب على الولايات المتحدة، قبل الأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية الكلية، ضمن عدة افتراضات تتراوح ما بين 700 مليار وتريليون دولار، كما هو مبين في الجدول (3).

الجدول (3)

التكاليف المتوقعة لحرب العراق بدون التكاليف الاقتصادية الكلية (مليار دولار)

السيناريو	التكلفة الموازنية (بدون الفائدة)	التكلفة الموازنية (مع الفائدة)	التكلفة مع التعديلات الاقتصادية[33]
المتحفظ	652	750	839
المعتدل	884	1269	1189

الفروقات ما بين افتراضات النموذجين الاقتصادي والموازني

1. التكلفة الاقتصادية لقوات الاحتياط:

كما أشرنا سابقاً، فإن الحرس الوطني وقوات الاحتياط يمثلان نسبة 40٪ من القوات الأمريكية الموجودة في العراق. ويعمل الكثير من هؤلاء الرجال والنساء عادة في مواقع مهمة تستلزم التدخل المباشر ضمن مجتمعاتهم المحلية مثل رجال الإطفاء، ورجال الشرطة، وكوادر الإسعاف الفوري. وقد خدم أكثر من 210 آلاف من بين كافة جنود الحرس الوطني، وعددهم 330 ألفاً، في العراق أو أفغانستان بحيث بلغ معدل فترة التعبئة للحرس الوطني 480 يوماً.[34] ومن الصعب حساب تكلفة انتشار هذا النوع من الجنود وفق المعايير الاقتصادية البحتة نظراً لارتفاع التكاليف غير القابلة للقياس الكمي من حيث فقدان تلك العناصر في حالات الطوارئ وبما في ذلك قيمة التأمين المتولدة عن إبقائها في حالة استنفار دائم وعلى استعداد للتدخل المباشر في حالات الطوارئ. وقد بدا ذلك واضحاً إبان كارثة إعصار كاترينا، حيث كان 3 آلاف من عناصر الحرس الوطني في ولاية لويزيانا و4 آلاف من عناصر الحرس الوطني في ولاية مسيسيبي متمركزين في العراق عندما ضرب الإعصار المنطقة. واستناداً إلى معهد دراسات السياسات، فإن نسبة 44٪ من قوات الشرطة الأمريكية كان لديها أفراد بمختلف الرتب متمركزين في العراق. وبطبيعة الحال، فقد كان لفقدان الخدمات التي كان هؤلاء سيؤدونها خلال إعصار كاترينا وفي أماكن أخرى تكاليف موازنية واقتصادية باهظة. ولا نقوم بالقياس المباشر للتكاليف الاقتصادية لخسارة "التأمين" ولا للتكاليف الاقتصادية والموازنية نتيجة لتناقص القدرات على التدخل المباشر (والتي قد تكون باهظة).

ومع ذلك، توجد بعض التكاليف الاقتصادية الممكن قياسها كمياً والتي تتجاوز التكاليف التي ذكرناها سابقاً في تحليلنا الموازني. ففي النموذج الموازني قمنا بتضمين (كجزء من التكاليف التشغيلية) التكلفة الإضافية التي تتحملها الحكومة بسبب استخدام موظفين بدلاً من أولئك الذين أرسلوا إلى العراق؛ أي حوالي 3 مليارات دولار سنوياً. وفي هذا النموذج، قمنا بطرح ذلك المبلغ من التكلفة الإجمالية للعمليات لكننا أضفنا

التكلفة الاقتصادية للفارق بين الأجور المدنية التي كان هؤلاء سيتقاضونها لقاء أداء وظائفهم الاعتيادية، والأجور المنخفضة عادة التي يتقاضونها كجنود احتياط. وقد بينت الحسابات التي أجراها سكوت والستن وكاترينا كوزيك Wallsten and Kosec (AEI/Brookings, 2005)، أن الأجر الذي يتقاضاه الجندي الاحتياطي كمدني يصل إلى حوالي 33 ألف دولار سنوياً. كما تشير تقديراتهما إلى أن التكلفة البديلة لاستخدام قوات الاحتياط بالمستويات الحالية بلغت إلى الآن 3.9 مليارات دولار. وقد استندنا إلى هذا الرقم في افتراضاتنا المتحفظة. وقمنا، ضمن النموذج المعتدل، بإجراء زيادة طفيفة على راتب جندي الاحتياط ليصل إلى 46 ألف دولار مع الأخذ في الحسبان كافة تكاليف المزايا، وخصوصاً تلك المرتبطة منها بالجنود الاحتياط العاملين في الشرطة وإطفاء الحرائق والذين يحصلون على مزايا ما بين 60 و100٪.[35]

2. التكلفة الاقتصادية للوفيات بين العسكريين:

لا يتضمن النموذج الموازني سوى المدفوعات المستحقة في حالات الوفاة. ويلاحظ أنه لو كانت حالات الوفاة تلك ناجمة عن حوادث سيارات أو حوادث عمل (أي حوادث غير مرتبطة بالعمل العسكري)، لكانت التعويضات المستحقة أعلى بكثير، بما يعكس التكاليف الاقتصادية للخسائر.

ومع أنه من المستحيل التعويض عن الحياة أو استبدالها بقيم نقدية خالصة، فإن الحكومة تعتمد عادة تلك المقاربة لتحديد "القيمة الإحصائية للحياة" بالاستناد، نسبياً، إلى قيمة المداخيل المفقودة ومدى مساهمتها في الاقتصاد. وتلجأ العديد من شركات التأمين ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى بدورها إلى هذا الأسلوب. وقد قمنا، في هذه الدراسة، بتقدير القيمة الإحصائية للحياة لكل حالة وفاة في صفوف الجنود والمتعاقدين الأمريكيين كما في كانون الأول/ ديسمبر 2005 والتي يصل عددها، بحسب تقارير الإصابات الصادرة عن البنتاجون، إلى 2156 جندياً وحوالي 100 متعاقد،[36] وذلك في إطار السيناريوهين اللذين سبق وصفهما.

ولم نأخذ في الحسبان العراقيين الذين قتلوا في النزاع والـذين تـشير التقـديرات إلى أن عـددهم يـتراوح مـا بـين 30 ألفـاً (وهـو الـرقم الـذي ذكـره الـرئيس بـوش في كـانون الأول/ ديسمبر 2005) و100 ألـف (بحـسب تقـديرات **بـريتيش لانـست***). ولم نـدرج كذلك مئـات المـصابين في صـفوف قـوات دول التحـالف، ومـنهم حـوالي 100 جنـدي بريطاني.

توجد عدة أساليب لقياس القيمة الإحصائية للحياة. وقد اعتمدنا، ضمن الـسيناريو المتحفظ، القيمة المعيارية المعتمدة من قبـل وكالـة حمايـة البيئـة الأمريكيـة ومقـدارها 6.1 ملايين دولار للشخص. ويظل هذا الرقم تقريبياً على اعتبار أن قيمة حياة الشاب قد تفوق المتوسط المحدد على أسـاس تقـدير المـداخيل المفقـودة (Viscusi and Aldy, 2005).[37] ويمنح المحلفون باستمرار مبالغ أعلى من ذلك بكثير في قضايا الموت غـير المتعمـد حيـث بلغت قيمة بعضها 269 مليون دولار.[38] وقد استخدمنا القيمة 6.5 ملايـين دولار ضـمن السيناريو المعتدل، واعتبرنا أن عدد الوفيات والإصابات في المستقبل سيكون متناسـباً مـع عدد القوات المنتشرة في العراق على أسـاس متوسـط عـدد الإصـابات شـهرياً إلى اليـوم، وحتى هذا يُعتبر تقديراً متحفظاً بالنظر إلى تزايد عدد الجرحى.

3. التكلفة الاقتصادية للوفيات بين المتعاقدين:

بلغ عدد المتعاقدين الأمريكيين الذين لقوا حتفهم في العراق حوالي 100 متعاقد منـذ آذار/ مارس 2003 (إلى جانب عدد من المتعاقدين غير الأمريكيين ومعظمهم من العاملين لصالح شركات غربية). وقد اقتصرنا في هذا النموذج على المتعاقدين الأمـريكيين وقـدرنا الأرقام حسب السيناريوهين المختلفين للحرب، بحيث كانت القيمـة الإحـصائية للحيـاة هـي 6.1 ملايـين دولار بالنـسبة إلى النمـوذج المـتحفظ و6.5 ملايـين دولار بالنـسبة إلى النموذج المعتدل. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في الكثير من الحالات، كـان المتعاقـدون من المتخصصين ذوي المهارات والأجور العالية العاملين في مـشاريع إعـادة الإعـمار مثـل تصليح الشبكة الكهربائية والمنـشآت النفطيـة. ولم نقـم بحـساب مـدى التـأثير الحقيقـي

---

* بريتيش لانست *British Lancet* دورية علمية تصدر عن الجمعية الطبية الملكية البريطانية. (المترجم)

لخسارتهم على نجاح المشروع في العراق ولا الحقيقة المتمثلة في أن ارتفاع معدل إصاباتهم زاد من الصعوبة التي يواجهها المتعاقدون الغربيون والتكلفة التي يتحملونها في إيجاد بدلاء لإنجاز تلك الأعمال.

4. التكلفة الاقتصادية لذوي الإصابات الخطيرة:[39]

وصفنا فيما تقدم التكاليف الموازنية للرعاية الصحية والإعاقة بالنسبة إلى المصابين بإصابات خطيرة. ويمثل المصابون نسبة عالية من تكاليف الحرب، سواء من الناحية الموازنية (على شكل مدفوعات الإعاقة مدى الحياة، وإعانة السكن، وإعانة المعيشة، والمزايا الأخرى التي تقدمها وزارة شؤون المحاربين القدامى)، أو من الناحية الاقتصادية. وتقل النفقات الموازنية، التي سبقت مناقشتها أعلاه، عن التكاليف الاقتصادية الحقيقية لثلاثة أسباب هي: (أ) خلوها من تعويض مناسب عن "الألم والمعاناة" كالذي كان سيمنح، على سبيل المثال، لو كانت تلك الإصابات ناتجة عن حادث سيارة؛ (ب) خلوها من نفقات الرعاية الصحية الإضافية التي يتحملها المصابون أنفسهم وعائلاتهم والوكالات الحكومية الأخرى؛ (جـ) وهو الأهم، خلوها من الخسارة في الخدمات الاقتصادية. أما ما تتضمنه تلك النفقات فهي نفقات الرعاية الصحية التي قد لا تنشأ بصورة مباشرة عن الحرب. وكما أشرنا سابقاً، فقد تناولنا تلك النفقات باعتبارها جزءاً من التعويضات الآجلة؛ مما يعني أنها تندرج ضمن التكاليف الموازنية والاقتصادية في آن معاً.

استخدم والستن وكوزيك في دراسة أجرياها مؤخراً حول التكاليف الاقتصادية للحرب "القيمة الإحصائية للإصابة" لتقدير تكلفة المصابين. وتمثل تلك القيمة المبلغ الذي يرغب الناس في دفعه لتجنب الإصابة، وقاما بتطبيق هذه القيمة على عدد الجنود المصابين بحسب شدة الإصابة والتكلفة المتوسطة للعلاج مدى الحياة، وبحساب القيمة الصافية الإجمالية الحالية للإصابات والبالغة 18.2 مليار دولار حتى تاريخه، و48 مليار دولار حتى عام 2015 باستخدام نسبة خصم 5٪.[40]

وتتميز الدراسة التي أجرياها والستن وكوزيك بالشمولية إلى حد بعيد. وقد استخدمنا التقديرات التي توصلا إليها من حيث عدد الإصابات وأنواعها وتكاليف العلاج مدى الحياة. ومع ذلك، فمن المحتمل أنهما أساءا تقدير التكاليف الإجمالية للمصابين، على اعتبار أنهما لم يخصصا مبلغاً سوى لحالات إصابات الدماغ و/ أو بتر الأعضاء ونسبتها 26٪. أما نحن فقد أضفنا التكاليف الخاصة بالجنود المصابين بإصابات خطيرة أخرى ونسبتهم 21٪ (5545 جندياً كما في كانون الأول/ ديسمبر 2005). وتشمل تلك الحالات الإصابة بقذائف الهاون، ورصاص الأسلحة النارية، والألغام الأرضية، والقنابل اليدوية، والأسلحة النارية الصغيرة، والالتهابات، وتنتج عنها حالات مثل العمى الكلي والجزئي، والصمم الكلي والجزئي، وأمراض القلب، وتشوه الوجه، والحروق، وكسور العظام، وتضرر الشبكة العصبية، والانهيار العصبي. وقد خصمنا مدفوعات الإعاقة للمحاربين القدامى من كافة تلك الحالات.

واعتبرنا أن الجنود من ذوي الإصابات الخطيرة (بما فيها إصابات الدماغ) والذين يحصلون على مدفوعات إعاقة كاملة سيمثلون خسارة فعلية على الاقتصاد وبالتالي لابد من تخصيص قيمة إحصائية لحياتهم أسوة بالمتوفين أي مبلغ 6.1 ملايين دولار. كما اعتبرنا، ضمن السيناريو المتحفظ، بأن أولئك الذين أصيبوا أثناء الحرب ولكنهم عادوا إلى الخدمة في الجيش سيعانون درجة من الإعاقة تفوق تعويض الإعاقة الضئيل الذي قد يحصلون عليه. وقدّرنا، بكثير من التحفظ، أن قيمة تلك الإعاقة ستعادل نسبة 20٪ تقريباً من إجمالي القيمة الإحصائية للحياة بحيث تصل معه التكلفة الإجمالية إلى حوالي 70 مليار دولار.

وطبّقنا قاعدة مماثلة ضمن السيناريو المعتدل ولكن مع اعتبار أن القيمة الإحصائية للحياة تُقدر بمبلغ 6.5 ملايين دولار، ومع افتراض أن هناك المزيد من المصابين بسبب طول فترة النزاع. وبمدفوعات الإعاقة المنخفضة تلك، يضاف مبلغ آخر بقيمة 110 مليارات دولار إلى التكلفة.

وتوجد تكلفة كبيرة أخرى لم نضفها نظراً لنقص البيانات اللازمة لإعداد تقدير سليم؛ وهي درجة الإعاقة التي سيعانيها المحاربون القدامى الآخرون البالغ عددهم

حوالي 160 ألف محارب، أو ما يقارب ثلث المحاربين القدامى في العراق وعددهم 550 ألف محارب، والذين سيصبحون مؤهلين للمطالبة ببعض تعويضات الإعاقة. ونعتقد أن عدداً كبيراً من هؤلاء المحاربين سيعاني اختلالات عقلية وجسدية جسيمة، بما سيقلص بدرجة كبيرة قدرتهم على الكسب ويخفض مستوى معيشتهم. وحتى لو تم تصنيف نسبة 15٪ من هؤلاء المحاربين ضمن هذه الفئة، فإن ذلك وحده من شأنه إضافة ما بين 30 و35 مليار دولار إلى التكاليف الاقتصادية للحرب.[41]

وبينما قد يؤدي تقدير متحفظ ومعقول لعلاوة المخاطرة التي سيطلبها الأفراد لتعويض إصاباتهم (ماعدا فقدان الفاعلية الاقتصادية وتكاليف الرعاية الصحية) إلى مضاعفة المبلغ الإجمالي،[42] إلا أننا أسقطنا تلك الأرقام من التحليل.

5. الاستهلاك المتسارع للمعدات العسكرية:

لا يوجد سوى اختلاف طفيف بين تقديرات التكاليف الموازنية والتكاليف الاقتصادية من حيث المعدات العسكرية. وتركز التكاليف الموازنية على نفقات الاستبدال، فيما تركز التكاليف الاقتصادية على الاستهلاك الأسرع (من الطبيعي) للمعدات. وقد قمنا، ضمن السيناريو المتحفظ، بتقدير الاستهلاك وفقاً لمعادلة الخط المستقيم* لخمس سنوات لمبلغ المئة مليون دولار التي قدرتها لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس النواب ومكتب الكونجرس للميزانية لاستبدال العتاد الحربي على مدى السنوات الخمس القادمة. ويتماشى ذلك مع تقييم وزارة الدفاع بأن المعدات تستهلك بمعدل يزيد خمسة أضعاف مثيله في وقت السلم. ونفترض، ضمن السيناريو المعتدل، أن البنتاجون سيسعى إلى الحصول على مبلغ إضافي لا يقل عن 25 مليار دولار لاستبدال المعدات حتى عام 2015.

ثالثاً: التأثيرات الاقتصادية الكلية للحرب في العراق

على الرغم من ارتفاع التكاليف المباشرة، سواء الحالية أو المستقبلية، للحرب، فإن النتائج الاقتصادية الكلية قد تكون أكبر بكثير.[43] وتوجد ثلاثة مصادر رئيسية على الأقل

---

* إحدى الطرق الإحصائية المستخدمة لقياس علامة متغير ما مع عنصر الزمن وذلك بقصد الحصول على قيمته المستقبلية. (المترجم)

للنتائج الاقتصادية الكلية: (أ) الزيادة في أسعار النفط، و(ب) الزيادة في النفقات العسكرية، و(جـ) تناقص الشعور بالأمن بسبب الطريقة التي أديرت بها الحرب.

وتوجد مشكلة معيارية في قياس تلك التأثيرات الاقتصادية الكلية؛ وهي الفرضية المعاكسة للحقيقة: كيف كان العالم سيبدو لولا الحرب على العراق؟

الأمن

لنتناول قضية الأمن؛ فلم تؤد تفجيرات مدريد ولندن إلا إلى زيادة الإحساس بعدم الأمن. فهل كانت ستكون الأمور أسوأ لو لم تقم الحرب؟ لقد كان أحد الأهداف المعلنة للحرب هو زيادة الشعور بالأمن (أي ضمان أن الحرب على الإرهاب ستخاض هناك وليس هنا). ومن الممكن التصور بأن الشرق الأوسط كان سيكون أقل استقراراً عما هو عليه اليوم. ولكن استناداً إلى ما نعرفه اليوم بصورة خاصة من أن العراق لم تكن لديه أسلحة دمار شامل ولا كانت لديه القدرات على تطوير مثل تلك الأسلحة في زمن وجيز، فإن ذلك الاحتمال يبدو بعيداً. وعلى عكس ادعاءات الإدارة الأمريكية قبل الحرب، لم يكن العراق (بنظامه السياسي العلماني) يعمل مع القاعدة، ولم تكن أراضيه ساحة يتدرب فيها المتمردون. ومن سوء الطالع أن الفوضى التي أعقبت الحرب هي التي وفّرت المناخ المناسب ليصبح العراق اليوم ساحة لتلك التدريبات.

وقد كان لانعدام الأمن تكاليفه الباهظة، وذلك يتضح فيما يأتي:

أ. إن المرء بطبيعته لا يحب المخاطر. وبالتالي، توجد تكاليف مباشرة قابلة للقياس ترتبط بتزايد المخاطر.

ب. تمثل رد الفعل تجاه المخاطر الأمنية في إقامة حواجز مهمة أمام التدفق الحر للأفراد والسلع والخدمات. وبينما تدافع الإدارة الأمريكية عن مزايا حرية التجارة وعن المزايا المتوخاة من خفض الحواجز التجارية، حتى عندما تكون تلك الحواجز منخفضة أصلاً، فإن تعزيز الإجراءات الأمنية عند المراكز الحدودية (بما في ذلك أمن المطار، ومتطلبات الإبلاغ والتسجيل التي ينص عليها قانون مكافحة الإرهاب

الحيوي وغيرها) ما هي إلا حواجز تجارية. ولا توجد فقط تكاليف مباشرة ترتبط بالإشراف على تلك الإجراءات الأمنية، وإنما قد تكون هناك كذلك تأثيرات اقتصادية كلية مهمة لانخفاض تدفق السلع والخدمات. وترتبط فئة خاصة من التكاليف بالانخفاض الكبير في تدفقات الطلاب إلى الولايات المتحدة، وخصوصاً في مجالات العلم والتكنولوجيا التي أصبحنا نعتمد فيها اعتماداً كبيراً على تلك "الواردات" (إذ إن العديد من هؤلاء الطلاب استقروا في الولايات المتحدة وقدموا إسهامات كبيرة إلى الاقتصاد الأمريكي).

ج. تؤثر زيادة المخاطر تأثيراً سلبياً على قطاع الأعمال؛ إذ إنها تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات ويصبح لها، على المدى الطويل، تأثيرات على جانبي العرض والطلب على السواء.

وينطوي حساب تلك التكاليف، وخصوصاً التكاليف الإضافية المتعلقة بحرب العراق (إضافة إلى تلك التي كانت ستدرج في الظروف العادية ضمن تكاليف الحرب على الإرهاب)، على الكثير من المصاعب والإشكاليات، بحيث إننا لا نقدم أي تقديرات ضمن هذه الدراسة. ويعني ذلك أن الأرقام الواردة أدناه تقل بشكل شبه مؤكد عن إجمالي التأثيرات الاقتصادية الكلية.

النفط

يفوق سعر النفط اليوم بكثير مستواه قبل الحرب في العراق، وحتى منذ مراحلها الأولى، فقد تبين أن الحرب سيكون لها تأثيراتها على السوق العالمية للنفط. بل إن الملاحظات التي أبداها بعض العاملين في الإدارة الأمريكية توحي بأن سعر النفط كان أحد العوامل التي قادت البلاد نحو الحرب. وقد نقل عن لاري لندسي قوله «إن أفضل الطرق للسيطرة على أسعار النفط هو حرب قصيرة وناجحة في العراق...».[44]

ولارتفاع أسعار النفط تكاليفه ومزاياه، فقد ارتفعت أرباح شركات النفط ارتفاعاً هائلاً.[45] وقد كانت تلك الشركات هي الطرف الوحيد الذي استفاد استفادة واضحة من الحرب (إلى جانب بعض مقاولي الصناعات الحربية). (ومع أن المناقشات التي لاقت

رواجاً عاماً حول الدوافع، المجهولة إلى الآن، لدخول الحرب ركزت في أحيان كثيرة على النفط، فإنه لا يوجد إلى حد الآن من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن تلك المزايا الممنوحة إلى أحد أعضاء فريق الرئيس كانت من بين الدوافع الرئيسية لدخول الحرب). ونحن معنيون هنا بالتكاليف التي مثلها ذلك الارتفاع في أسعار النفط على الاقتصاد ككل.

علينا أولاً التحقق من مدى ارتباط الزيادة في الأسعار (من 25 دولاراً للبرميل قبل الحرب إلى حوالي 50 دولاراً اليوم [في نهاية فترة الدراسة]، وبغض النظر عن الزيادة المرتبطة بإعصار كاترينا عندما وصلت الأسعار إلى 60 دولاراً للبرميل) بالحرب نفسها.[46] ومرة أخرى، فإن الأسئلة هي: ما الفرضية المعاكسة للحقيقة؟ كيف كان سيصبح السعر لو لم تقم الحرب؟ والى أي مدى ترتبط الزيادة في السعر بالحرب أو بعوامل أخرى؟

يتيح التمعن في الأسواق المستقبلية* درجة من الفهم؛ فقد كانت التوقعات في تلك الأسواق لفترة ما قبل الحرب تشير إلى أن أسعار النفط ستسير ضمن نفس النطاق الذي كانت عليه، أي ما بين 20 و30 دولاراً للبرميل. وتأخذ تلك الأسواق في الحسبان نمو الطلب في الصين ومناطق أخرى من العالم وكذلك التغيرات في العرض على أساس أن الأمور ستسير وفق منوالها المعتاد وأن شيئاً غير مألوف لن يحدث. وقد كانت الحرب في العراق هي الحدث الأكثر أهمية، ومن الصعب إيجاد أي حدث آخر يمكن أن يتسبب في نفس هذا القدر الكبير من التغير في العرض أو الطلب (عدا إعصار كاترينا). وقد يلقي البعض اللوم على الطلب المرتفع على النفط من الصين. ولكن الصين شهدت عقدين من النمو القوي، وكان نموها في عام 2004 أقوى مما توقعه لها الكثير من محللي السوق. أما النمو الذي سجله الاقتصاد العالمي في عام 2005 (والذي بلغ حوالي 4٪)، فهو لا يعتبر أمراً غير معتاد. فالأسواق يفترض أن تتوقع التغيرات في الطلب وأن تتفاعل معها من خلال زيادة العرض، وسرعان ما يتم تفادي أخطاء أي سنة في السنة التي تليها.

---

* إحدى أنواع البورصات التي تتعامل بسلعة النفط الخام وفقاً لمبدأ المراهنة على سعره في فترة زمنية مقبلة سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً، والذي تدخل فيه قراءة المتعامل للأحداث المستقبلية ومدى صحة تلك التوقعات. (المترجم)

إن الشيء الملفت للانتباه هو أن الأسعار الحالية أعلى بكثير مما يعتقد أغلبية المحللين أنها ستكون عليه على المدى الطويل. وتتوقع الأسواق المستقبلية أن تستمر تلك الأسعار بنفس مستواها الحالي لعامين آخرين على الأقل.[47] وبعبارة أخرى، فإن تكلفة استخراج النفط في كل من العراق (بمعزل عن الشواغل الأمنية) والمملكة العربية السعودية والمناطق الأخرى من الشرق الأوسط تقل بكثير عن 40 دولاراً، وهو سعر يتوافر عنده العديد من المصادر البديلة للنفط (الطَّفَل الزيتي والرمل القيري) وبدرجة عالية من المرونة في العرض. أما السؤال الذي يطرح نفسه فهو: لماذا لم تقع تلك الاستجابة الطبيعية في العرض؟ ونعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في حرب العراق.

فلو لم تكن الحرب ولو ازداد السعر، لكان من الممكن أن يسمح المجتمع الدولي للعراق بزيادة إنتاجه مما كان سيؤدي إلى انخفاض السعر. لكن الاحتمال الأكبر أن الإنتاج كان سيزداد في المناطق الأخرى من العالم، بما فيها تلك الواقعة في الشرق الأوسط بصورة خاصة. وقد زادت حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بسبب حرب العراق من مخاطر الاستثمار في هذه المنطقة. ولكن نظراً لأن تكلفة استخراج النفط فيها أقل بكثير مما هي عليه في المناطق الأخرى، فإن ذلك لم يؤد إلى زيادة مقابلة في العرض في المناطق الأخرى من العالم. وإذا عاد الاستقرار إلى المنطقة، فإن الأسعار ستنخفض وستعود تلك الاستثمارات بالخسارة على أصحابها.[48]

ويضاف إلى ما سبق أن إنتاج النفط في العراق قد تراجع منذ بداية الحرب. وبالرغم من أن إنتاج النفط في العراق لا يعادل مستواه في المملكة العربية السعودية وروسيا، فقد كان العراق ينتج عشية الحرب حوالي 2.6 مليون برميل يومياً (وهو نفس مستوى إنتاج بلدان كالكويت، ونيجيريا، والمملكة المتحدة). أما الآن، فقد انخفض هذا المعدل إلى 1.1 مليون برميل يومياً؛ فقد أدى التمرد إلى تخريب قدرة العراق التكريرية، ويرفض سائقو الشاحنات نقل النفط من الشمال بسبب تهديدات المتمردين.[49]

ومع أننا نعتقد، على هذا الأساس، أن العراق مسؤول عن الجزء الأكبر من الزيادة التي طرأت على أسعار النفط بواقع 25 دولاراً أو أكثر للبرميل (مع إمكانية حساب تلك

التكلفة بالتناسب للعامين التاليين)، فإننا نقدم حسابات متحفظة تستند إلى الافتراض بـأن نسبة 20٪ فقط من المبلغ المذكور، أي 5 دولارات، هي بسبب العراق، أما ضـمن التقـدير المعتدل، فإننا نفترض أن ذلك المبلغ هو 10 دولارات.

الجدول (4)

تأثيـرات أسعـار النفـط

السنة	إجمالي الواردات من النفط الخام (ألف برميل يومياً)	إجمالي الواردات السنوية (مليار برميل)	تكلفة استيراد النفط الخام (دولار للبرميل)	التكلفة الإجمالية للواردات النفطية (مليار دولار)
2000	11459.3	4.19	27.7	116 2
2001	11871.3	4.34	22.0	95.3
2002	11530.2	4.22	23.7	99.8
2003	12264.4	4.49	27.7	124.0
2004	13145.1	4.81	35.9	172.7
*2005	13415.5	4.91	47.9	234.7
**2006	13952.1	5.11	57.4	292 3
**2007	14510.2	5.31	65.0	344.3

* متوسط الأشهر التسعة الأولى من عام 2005. التكلفة الإجمالية للـواردات النفطيـة هـي للـسنة كاملـة عـلى أسـاس متوسـط الأشهر التسعة.

** بافتراض أن نسبة النمو ستكون 4٪ في عامي 2006 و2007.[50]

تتراوح الواردات النفطية الأمريكية ما بين 4.75 و5 مليارات برميل سـنوياً. لـذلك، فإن الزيادة بواقع 5 دولارات على البرميل ستولد نفقـات إضـافية تبلـغ حـوالي 25 مليـار دولار (أو 50 مليار دولار في حالة الزيادة بواقع 10 دولارات). وفي هـذه الحالـة، يـصبح الأمريكيون أفقر بهذا القدر.

وضمن نموذج كلاسيكي جديد يفترض فيـه الاسـتخدام الكامـل لكافـة المـوارد،* سيكون ذلك هو التأثير الرئيسي على الدخل القومي. فـإذا اسـتمر الاقتـصاد في اسـتخدام

* وهو ذلك الوضع الذي تكون فيه جميع الموارد البـشرية والماليـة والطبيعيـة - في ظـل ظـروف تكنولوجيـة وتاريخيـة معينـة - مستخدمة إلى أقصى درجة ممكنة. وعندئذ، يكون الناتج المحلي الإجمالي عند مستواه الأمثـل ويكـون معـدل البطالـة عنـد أدنـى مستوى. (المترجم)

كافة موارده استخداماً كاملاً، فسيبقى الإنتاج الإجمالي بدون تغيير ولن يزداد سوى ما تم إنفاقه على مدخلات النفط، وبحيث تنخفض القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) بصورة متناسبة.[51]

وبافتراض أن زيادة في السعر بواقع 5 دولارات ستستمر لمدة 5 سنوات، فإن ذلك سيولد تقديراً متحفظاً بقيمة 125 مليار دولار. وفيما يخص التقدير المعتدل، فإننا نستخدم زيادة بواقع 10 دولارات، ولكننا نفترض أنها ستستمر لفترة أكثر واقعية (كما تعتقد الأسواق المستقبلية) وهي 6 سنوات على الأقل. وتبلغ التكلفة في هذه الحالة 300 مليار دولار.

وتفترض مقاربة جانب العرض هذه بأنه إذا سارت زيادة الأسعار في الاتجاه المعاكس، فإن الخسارة ستزول. وبعبارة أخرى، فإن هذا النموذج البسيط يفترض أنه إذا ارتفع السعر أولاً بمقدار 10 دولارات لسنة واحدة، ثم انخفض بعدها بمقدار 10 دولارات لمدة سنة واحدة أيضاً (عن السعر الأصلي) ثم عاد إلى المستوى السابق، فإنه لن تكون هناك تكلفة في هذه الحالة؛ وهذا خطأ، إذ إن لهذا التقلب تكلفته، فعلى سبيل المثال، لا تتباين التقنية المكيفة من مستوى سعري إلى آخر، وقد تكون التكلفة مرتفعة. ويتماشى ذلك مع دراسات الاقتصاد الكلي التي تظهر تناقضاً كبيراً بين تأثيرات ارتفاع أسعار النفط وانخفاضها.[52] وبالتالي، فإن هذا التحليل لفترة خمس سنوات من الأسعار المرتفعة، والذي يُفترض بموجبه أن تكون التكلفة الوحيدة هي ارتفاع تكلفة التحويل إلى الخارج، ينطوي على تكاليف أقل بكثير من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، لكننا لم نقدم تقديراً لتلك التكلفة الإضافية.

الدخل العالمي وتأثيرات السعر

تتأثر قيمة الدخل القومي بأسعار السلع الأخرى التي يقوم البلد باستيرادها أو بتصديرها، والتي يمكن أن تتأثر بدورها تأثراً غير مباشر بارتفاع أسعار النفط. فلو أدت مثلاً أي زيادة عالمية في أسعار النفط إلى انخفاض في أسعار السلع الأخرى (بسبب تباطؤ

في أداء الاقتصاد العالمي)، فستكون الولايات المتحدة عندها في وضع أفضل. وتلك تأثيرات معقدة، وستكون ضعيفة على أي حال.

قد يكون هناك بعض السلع التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية وتتمتع بشأنها بثقل في السوق. وفي هذه الحالة، نعتبر أن الشركات هي التي تحدد أسعار الصادرات لتحقيق أعلى أرباح. وعندما تحدث صدمة في أسعار النفط، فإن ذلك سيقلل من دخل المشترين للمنتجات الأمريكية بما يحوِّل منحنى الطلب نحو اليسار. وفي تلك الحالة، يصبح تأثير الدخل (على الأقل عند حدوث تغير طفيف) هو فقط التغير في الأرباح بالسعر القديم. فإذا كانت الأسواق تنافسية بدرجة معقولة، عندها يكون التأثير محدوداً. أما في قطاعات الاقتصاد الجديد بصفة خاصة حيث ترتفع هوامش الربح، فقد تكون الخسائر في الدخل كبيرة، ولم نحاول عموماً تقدير حجم تلك التأثيرات تقديراً مباشراً.

وتفترض معظم التحليلات الاقتصادية الكلية أن هناك تأثيرات أخرى عدا تأثيرات جانب العرض (أو التأثيرات الكلاسيكية الجديدة) المذكورة. ويكتسب ذلك أهمية خاصة عندما يعمل الاقتصاد دون مستوى الاستخدام الكامل؛ فقد لاحظنا أنه مع ارتفاع أسعار النفط يصبح الأمريكيون أكثر فقراً أي أصحاب قدر أقل من المال للإنفاق على السلع الأخرى، بما فيها تلك المصنوعة في الولايات المتحدة نفسها. وسيشهد الطلب الإجمالي انخفاضاً نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض مستوى توازن الإنتاج.

الفرضيات الاقتصادية الكلية المعاكسة للحقيقة

يعتمد التأثير الصافي على حالة الاقتصاد الكلي في العالم وعلى رد فعل صانعي السياسات. فإذا كان العرض في ازدياد (وكان الطلب مقيداً)، عندها نحتاج إلى التركيز على الكيفية التي تنجح بها السلطات المالية والنقدية في حفز الطلب. أما إذا كان الطلب في ازدياد، فعندها سيتسبب كبحه في تقليص الضغوط التضخمية ولكنه لن يؤثر تأثيراً كبيراً على الإنتاج. ولسوء الحظ، فإن ما تتسم به فترة ما بعد حرب العراق هو زيادة العرض (انخفاض الطلب) لدى كافة الاقتصادات الرئيسية.

هناك عاملان متقابلان يحددان استجابة السياسة النقدية؛ فالزيـادة في أسـعار الـنفط تسبب بعض الضغوط التضخمية، وخاصة بين المصارف المركزية التي تركز على التضخم، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ويرسـخ التبـاطؤ الاقتـصادي. وفي المقابـل، إذا ركـزت المصارف المركزية على الطلب الإجمالي وعلى البطالـة، فمـن الممكـن أن تعـوض الـسياسة النقدية التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار النفط. فإذا تم تعويض تلـك التـأثيرات بـصورة كاملة، عندها يصبح التأثير الوحيد هو تأثير التحويل الذي وصفناه سابقاً.

ولا تتكيف السياسة المالية عادة بالـسرعة المطلوبـة، بـما يحقـق الاسـتقرار للاقتـصاد (وتظهر تأثيرات عناصر الاستقرار التلقائية الذاتية في المضاعفات التي سنناقشها لاحقـاً). وهنا أيضاً يوجد تأثيران؛ ففي الدول ذات النفقـات الثابتـة، يعنـي ارتفـاع أسـعار الـنفط انخفاض المبالغ الممكن إنفاقها على السلع المحلية مما يؤثر سلبياً على الاقتصاد. وفي المقابل، ففي الدول التي تتبنى سياسات مالية فعالة معاكسة للدورة الاقتصادية، قد تعـوض تلـك السياسات التباطؤ الاقتصادي وتعادله.

ومع تركيز المصرف المركزي الأوربي على التـضخم، فمـن المحتمـل جـداً أن يكـون ارتفاع التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الطاقة قد أسهم في ارتفاع معدلات الفائـدة عـن المستوى الذي كانت ستكون عليه، وبالتالي أسهم في ضـعف الاقتـصاد. كـما أدى وجـود القيود المالية (متطلبات النمو والاستقرار) إلى إخفاق السياسة المالية في إصـلاح الوضـع. بل على العكس، فقد أدت زيادة الإنفاق الحكومي على الطاقة إلى انخفاض المبـالغ المتاحـة للإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً، مما أسهم بدوره في إضعاف الطلـب الإجمـالي. وباختصار، فإن التأثيرات الانكماشية المتضمنة إجراءات تتعلـق بالـسياسات لـدى أوربـا تفوق تلك التي تخلو منها.

وفي اليابان حيث تقترب أسعار الفائـدة مـن الـصفر عـلى أي حـال، وحيـث تـصل السياسات المالية إلى أقصى مداها، فمن المحتمل أن يرتبط جزء ضئيل فقـط مـن الـسياسة المالية بالزيادة في أسعار النفط.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي الدولة التي تواجه المشكلة الأكبر؛ حيـث يبـدو أن سياستها المالية لم ترتبط بصورة وثيقة بدورة اقتصادها على المدى القصير. (ربـما أسـهم

تراجع الوضع المالي للولايات المتحدة في التصميم الذي ترسخ لـدى بعـض الجمهـوريين المعتدلين على عدم خفض الضرائب أو زيادة النفقات بنفس القدر الذي كانوا سيقومون به في الحالات الأخرى.[53] من هنا، فربما كان لارتفاع سعر النفط تأثير سـلبي عـلى الـسياسة المالية الدورية، أي أن المضاعفات كانت أعلى مما ستكون عليه لو كانـت الـسلطات الماليـة تبنت موقفاً "محايداً"). وكذلك الحال بالنسبة للسياسة النقدية، حيث أدت زيادة الضغوط التضخمية نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى تشديد السياسة النقدية كـرد فعـل عـلى ارتفـاع سعر النفط؛ مما أدى إلى ارتفاع قيمة المضاعف.*

ومن جهتنا فإننا لم نقم بإعداد تحليل توازن عام عالمي وكامل، لكننا اعتمدنا بدلاً مـن ذلك على نتائج النماذج القياسية للاقتصاد الكلي التي تفترض وجـود "مـضاعف نفطـي" بقيمة حـوالي 1.5 (يتحقـق خـلال سـنتين).[54] و[55] لـذلك، فمـع افـتراض أن الاقتـصاد سيواصل أداءه بأقل من طاقته الكاملة خلال الفترة قيد التحليـل، وبـالتركيز عـلى التـأثير الإجمالي (وليس على التوقيت)، فقد ارتفع التقدير المتحفظ إلى 187 مليـار دولار، في حـين ارتفع التقدير الأكثر معقولية ليصل إلى 450 مليار دولار، ولا يتأثر هذان النموذجان أيضاً بالعوائد التصديرية.[56]

التأثيرات العالمية

توجد بعض الدراسات التي تخلص إلى نتـائج أكـبر بكثـير؛ فـنماذج صـندوق النقـد الدولي تخلص إلى نتائج على فترات زمنية أطول، ولكن بتأثيرات كاملة تزيد بواقع 4 مرات تقريباً.[57]

وتقدر دراسة هاملتون Hamilton، وهي إحدى الدراسات القياسية، أنـه في الـسابق كانت الزيادة بنسبة 10٪ في أسـعار الـنفط تـرتبط بتراجـع بنـسبة 1.4٪ في النـاتج المحـلي الإجمالي. وبالتالي، فإن الزيادة بواقع 5 دولارات في سعر النفط ستؤدي إلى انخفاض بنسبة

* يُقصد بالمضاعف نسبة التغير في الناتج إلى التغير في الإنفاق المستقل الذي سبب ذلك التغـير في النـاتج. ويخبرنـا المـضاعف عـن مقدار التغير في الناتج عندما يكون هناك تغير في الطلب الكلي وتكون قيمة المضاعف أكبر من ١، علماً بـأن المـضاعف هـو أحـد الأحداث التحليلية الأساسية وفقاً للمنهج الكينزي. (المترجم)

2.8٪ في الناتج المحلي الإجمالي أو حوالي 300 مليار دولار لكل سنة تبقى فيها أسعار النفط عند ذلك المستوى. وسيولد ارتفاع الأسعار لمدة خمس سنوات تكاليف بواقع 1.5 تريليون دولار. ويتماشى تحليل هاملتون مع مضاعف لسعر النفط يزيد بكثير على ما هو عليه في الدراسات السابقة.

هناك تفسيران محتملان للتناقض الكبير في النتائج؛ يرتبط أولهما بنتائج التوازن العام العالمي ويظهر بوضوح في سياق "فرضية معاكسة للحقيقة" تحتفظ الحكومات بموجبها بمستوى ثابت من العجز (كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي). أما في النموذج القياسي، فإن ما يحدد المضاعف هو التسربات، أي الدخل الذي لا ينفق محلياً لكنه يستخرج من دورة الدخل وينفق في الخارج أو من قبل الحكومة. وفي كلتا الحالتين، يتوقف تحول الدخل إلى المزيد من النفقات. أما إذا تبنينا مقاربة توازن عالمي، فعندها ستكون المبالغ المنفقة خارج البلد جزءاً من دورة الدخل. وإذا أدخلنا النفقات الحكومية كجزء من دورة الدخل، فمع استقطاع الضرائب من الدخل القابل للتصرف، تنفق الحكومة الإيرادات المتزايدة كما لو أنفقها الأشخاص أنفسهم. وقد تكون هناك تسربات "سلبية"؛ فإذا أبقت الحكومة على عجز ثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن أي حافز – كالانخفاض في أسعار النفط مثلاً – سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم زيادة النفقات الحكومية. لهذا، فإنه ضمن الاقتصادات المنغلقة، يزداد المضاعف من 1/s(1-t)+t (حيث تقلل الضرائب من المضاعف) إلى 1/(s(1-t)-d حيث تزيد الضرائب من المضاعف (بحيث تمثل s معدل الادخار، وt نسبة الضرائب على الدخل، وd العجز المسموح به كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي). وعليه، فإذا كان d = صفراً وs = .2 وt = .25، فإن المضاعف سيزداد من 1/.4 إلى 1/.15 أي بمعامل قدره 3 تقريباً.[58]

(وبالطبع نحتاج إلى وضع نموذج للدول المصدرة للنفط بشكل منفصل عن الدول المستوردة له التي تنفق جزءاً ضئيلاً من دخلها على البضائع الأمريكية مقارنة بالأمريكيين. فإذا كان نموذجا الادخار والإنفاق لدى المملكة العربية السعودية مطابقين لمثيليهما لدى الأمريكيين، فعندها سيكون التغير في سعر النفط هو مجرد تغير في توزيع الدخل، ولن يؤثر على الدخل الإجمالي فيما عدا تأثيرات جانب العرض الناتجة عن ارتفاع سعر النفط. وقد

بالغنا قليلاً في تقدير التأثيرات السلبية على الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي على افتراض أن الزيادة في الدخل السعودي لن تنعكس على الولايات المتحدة).

وإذا ضمَّنا النموذج الإستهلاك المستقبلي المتولد عن المدخرات الإضافية، فعندها لا تشكل حتى المدخرات تسرباً مادام الطلب مقيداً خلال الأفق الزمني السائد. وباختصار، فإن نسبة التسرب تكون أقل بكثير عندما تحسب الدخول الإجمالية لعدة سنوات. وتظهر تلك التأثيرات المتبادلة والنشطة حتى في دخل السنة الأولى. وبهذا، فإن زيادة المدخرات لهذه السنة ستؤدي إلى زيادة الثروة في السنة القادمة مما سيؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج (إذا كان الإنتاج سريع التجاوب مع الطلب). ولكن المستهلكين بتعقل سوف يلاحظون[59] أنه مع تزايد دخلهم مدى حياتهم، سيزداد كذلك استهلاكهم الحالي. وعند حساب كلفة الحرب، فإننا معنيون ليس فقط بالتأثيرات في الوقت الراهن ولكن كذلك في السنوات القادمة. ويتطلب حساب المضاعفات الكلية تقييم الفترات الزمنية المستقبلية التي سيعتبر من المنطقي الافتراض بأن القيود على الطلب خلالها ستكون ملزمة.[60 و61]

كان الطلب مقيداً لدى كل من أوربا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان خلال الفترة موضوع البحث، وكانت النفقات الحكومية مقيدة بدرجة كبيرة بسبب مستوى الإيرادات العامة (وخصوصاً في أوربا). وكان من الواضح، على المدى القصير جداً، أن تلك القيود لم تكن ملزمة إلزاماً تاماً في الولايات المتحدة، لكن العجز المحدق كبح جماح النفقات الحكومية. وينطبق ذلك بوضوح على الولايات والأقاليم (اللتين تشكلان ثلث الإنفاق الإجمالي) كما ينطبق كذلك على المستوى الفيدرالي. لذلك، نرى أنه من المناسب الاعتماد على مضاعف متعدد الفترات يزيد بكثير على المضاعفات التي تولدها نماذج التوازن الجزئي الأمريكية (التي تولد، كما أسلفنا، مضاعفات بقيمة حوالي 1.5). وتعتبر الأرقام التقريبية التي يولدها نموذج صندوق النقد الدولي معقولة تماماً. ولكننا، وحتى نلتزم الجانب المتحفظ، نستعمل مضاعفاً أصغر بكثير بقيمة 2 ضمن تقديرنا (المتحفظ) "المعتدل" (بل ونعتقد أن حتى المضاعفات الكبيرة جداً التي تتضمنها دراسة هاملتون هي أيضاً معقولة).

ومع ذلك، فإننا نرى ضرورة توخي الحذر الشديد عند اللجوء إلى الدراسات المبنية على تأثيرات الصدمات السابقة في أسعار النفط. ذلك أن التغيرات في هيكل الاقتصاد،

وطبيعة السياسات المعتمدة، وحالة الاقتصاد (من حيث مدى كونه عند نقطة الاستخدام الكامل أو بالقرب منها) يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على رد الفعل الكامل إزاء أي زيادة في تلك الأسعار. وبالفعل، فقد جاءت الزيادات السابقة في وقت كان الاقتصاد العالمي يواجه فيه أصلاً ضغوطاً تضخمية (ناشئة من محاولة الولايات المتحدة تجاهل التكاليف المالية لحرب فيتنام). وحسب مبادئ النزعة النقدية monetarism، فقد كانت هناك ردود فعل قوية، بل مفرطة، إزاء التضخم الناتج عن صدمة سعر النفط. فقد أدت العولمة إلى وقوع ضغط مخفض للأسعار، بحيث أصبح التضخم اليوم عند مستويات معقولة. وقد ثبت عدم صحة النزعة النقدية. وحتى إذا أدى وضع هدف للتضخم النظري أو الفعلي إلى إفراط بعض الدول في التركيز على التضخم، بما فيه التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار النفط، وبحيث تؤدي السياسة النقدية إلى تفاقم الضغوط الانكماشية للنفط، فإن ذلك يتم بدرجة أقل مما كانت عليه إبان صدمات أسعار النفط السابقة.

من هنا، فبينما نسلم بأهمية تأثيرات التوازن العام العالمي تلك وبأنها يجب أن ترفع المضاعف بدرجة كبيرة إلى حوالي 1.5 أو 2، إلا أنه بالنظر إلى الغموض المرتبط بتلك التأثيرات، فإننا لم نضمِّنها في التقدير المتحفظ. أما فيما يخص التقدير "المعتدل"، فإننا نستعمل تأثيراً لست سنوات ومضاعفاً بقيمة 2. ونعتقد، مع ذلك، أن استخدام مضاعف أكبر هو أيضاً أمر مبرر.[62]

التكاليف الموازنية

إن التكاليف الاقتصادية الكلية التي يصعب تقديرها أكثر من غيرها هي تلك المرتبطة بالنفقات المتزايدة. فإذا لم نكن ننفق الأموال على الحرب، فهل كنا سننفقها على شيء آخر؟ هل كنا سنخفض الإنفاق وبالتالي نقلل من حجم العجز؟ هل كان العجز سيبقى كما هو مع مجرد المزيد من التخفيضات الضريبية؟

لكن هذا ليس سوى جزء من تحليل الحقائق المعاكسة. فكيف سيكون رد فعل مجلس الاحتياطي الفيدرالي للوضع المختلف للاقتصاد الكلي؟ وهل كان موقفه سيقلل أم يزيد من تلك التأثيرات؟

تلك أسئلة قياسية في تحليل التأثير يحاول من خلالها اقتصاديو القطاع العام التعرف على نتائج هذه السياسة أو تلك. وتركز إحدى المنهجيات القياسية على تحويل النفقات، حيث يفترض أن تقوم الحكومة وببساطة باستبدال نفقات العراق بنفقات أخرى (ما بين دفاعية وغير دفاعية)، وهذه هي المنهجية التي سنركز عليها هنا.

وتركز منهجية أخرى على الموازنات المتوازنة حدياً، حيث يفترض أن تزداد الضرائب بصورة ترادفية (بعكس ما كانت ستكون عليه؛ وقد تكون هناك أيضاً تخفيضات ضريبية ولكن أقل مما كانت ستكون عليه). وتبدو إدارة بوش مصممة على جعل تخفيضاتها الضريبية دائمية بغض النظر عن الحرب، ولكن الكونجرس يبدي شيئاً من الحساسية تجاه حجم العجز في الموازنة العامة.

وتفترض منهجية ثالثة أن زيادة الإنفاق تؤدي إلى زيادة العجز وهو ما نعلق على انعكاساته في نهاية هذا الجزء من الدراسة.

تركز منهجية تحويل النفقات على فرقيْن مهمين بين النفقات على الحرب في العراق والنفقات العامة الأخرى مثل الاستثمار في البحوث أو البنية التحتية أو التعليم. أما الفرق الأول فهو التباين الموجود بين المحتوى المحلي والتسربات. خذ مثلاً مبلغ 1000 دولار يتم صرفه على استئجار عمال نيباليين مقابل خدمات يقدمونها في العراق حيث لا يؤثر ذلك على الناتج المحلي الإجمالي من "الجولة الأولى"، ولا ينطوي إلا على تأثير محدود فيما يتعلق بالجولات اللاحقة (بقدر قيام المتعاقدين النيباليين بشراء سلع أمريكية الصنع). وفي المقابل، فإن المبلغ نفسه لو صرف على بحث جامعي في الولايات المتحدة لكانت له تأثيرات بقيمته الكاملة ومنذ الجولة الأولى إلى جانب تأثيرات كبيرة أخرى خلال الجولات التالية. وبينما تتباين "المضاعفات" بحسب النفقات، فإنه لا توجد سوى نفقات قليلة يكون المضاعف فيها أقل مما هو عليه بالنسبة لنفقات العراق.

ولا تتوافر بيانات يمكن على أساسها تقديم تقديرات دقيقة للفروق بين المضاعفات والتسربات. ومع ذلك، يمكن افتراض أنه في حالة نفقات الاستثمار الاعتيادية (مثل الإنفاق على البحوث الجامعية)، فإن الجولة الأولى والجولات اللاحقة تنطويان على

تسرب يبلغ 0.67 بما ينتج عنه مضاعف كلي بقيمة 1.5 (اختيرت الأرقام عن قصد بحيث تكون شديدة التحفظ). وفي المقابل، فإذا كانت نفقات الجولة الأولى في العراق ثلاثة أرباع ذلك المبلغ (وهو أيضاً رقم متحفظ على اعتبار أنه يمكن أن يكون أقل بكثير)، وبقيت التسربات عند نفس المستوى فيما بعد، فعندها سيكون المضاعف الكلي بقيمة 1.1. وكان تحويل مبلغ 500 مليار دولار (على مدى سنوات الحرب) نحو الاستثمارات المحلية سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بواقع 200 مليار دولار.

(فيما يخص بعض التكاليف الطويلة المدى المشار إليها في القسم الأول من هذه الدراسة، فمن غير المحتمل أن تكون هناك فروق كبيرة في المضاعفات. ومن المحتمل أن تكون المضاعفات المرتبطة بزيادة تكاليف الإعاقة والرعاية الصحية للمحاربين القدامى في حرب العراق مماثلة لتلك المرتبطة بنفقات الاستثمار. لذلك، ركزنا بتحفظ على تأثير تحويل مبلغ 500 مليار دولار فقط).

أما الفرق الرئيسي الثاني فهو التأثيرات على الإنتاج على المدى الطويل؛ فالاستثمار في القطاع العام يدر عوائد مالية مرتفعة بحيث إن حجم الإنتاج كان سيزداد في المستقبل. ولا تدر النفقات على حرب العراق مزايا من هذا النوع، حيث كان سيتضاءل حجم الإنتاج في المستقبل. وعند الافتراض، على سبيل المثال، بأن 500 مليار دولار من التكاليف المباشرة للحرب التي قدرناها في القسم السابق[63] وتم إنفاقها على استثمارات تدر عائداً حقيقياً متحفظاً بنسبة 6٪، وباستعمال معدل خصم (متحفظ أيضاً) بنسبة 4٪، فعندها ستعادل القيمة المخصومة الحالية للدخل المفقود 750 مليار دولار.[64]

ولو كانت الحكومة قد سمحت، بدلاً من ذلك، للعجز بالاستمرار في النمو، لكان من الضروري حساب التكاليف الإضافية لذلك العجز. وكان من الممكن أن يؤدي ذلك العجز الإضافي مثلاً إلى هروب الاستثمارات الخاصة، وأن تتمخض حسابات كتلك التي أجريناها للتو عن تقدير للتكاليف أعلى نسبياً من تلك المقدرة أعلاه.[65]

التكاليف الاقتصادية الكلية الأخرى (سوق الأوراق المالية والإسكان)

يؤثر ارتفاع أسعار النفط وما يؤدي إليه من ارتفاع في أسعار الفائدة على قيم الموجودات. ويدل المدى الذي تتجاوز به تلك التأثيرات تأثيرات السنة الحالية في الأرباح

على استمرار النتائج التي لم يتضمنها تحليلنا السابق بشكل كامل وعلى وجود أمثلة متعددة للعلاقات غير الخطية.* ويبدو ذلك واضحاً في الصناعات البالغة التأثر بأسعار النفط مثل صناعة الخطوط الجوية، حيث تواجه الكثير من الشركات خطر الإفلاس.

ولم تصاحب الزيادة في أرباح الشركات خلال السنتين الماضيتين زيادة في أسعار الأوراق المالية بالحجم الذي كان متوقعاً. ويقدر روبرت ويسكوت[66] أن قيمة سوق الأوراق المالية كانت أقل بواقع حوالي 4 تريليونات دولار عما كان متوقعاً مقارنة بالأداء السابق للسوق. وبافتراض أن العامل الرئيسي الذي أسهم في ذلك هو الزيادة في أسعار النفط، وأن نسبة 20٪ من تلك الزيادة تعود إلى العراق، فإن ذلك يؤدي إلى تكلفة بقيمة حوالي 800 مليار دولار وهو مبلغ يفوق بعدة مرات الزيادة في التكاليف المباشرة للطاقة خلال السنوات القليلة القادمة. وقد يشير ذلك إلى حقيقة أننا أفرطنا في التهوين من التأثيرات من خلال حصر تحليلنا في فترة ست سنوات أو إلى وجود علاقات غير خطية كبيرة.[67] ويعني هذا الانخفاض في ثروة الشركات أن الاستهلاك كان أقل مما سيكون عليه في ظل تأثيرات المضاعف المصاحب.[68]

ولحالة عدم اليقين حيال أسعار النفط المستقبلية أيضاً تأثير مثبط على الاستثمار، حيث لا تعرف الشركات أي تقنية من بين التقنيات المختلفة ستكون هي المناسبة للبيئة الاقتصادية التي ستسود بحيث يصبح رد فعلها هو إرجاء الاستثمار. ولوضع كهذا تأثيره على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي على المدى القصير، ونحن بدورنا لم نقم بتقدير حجم تلك التأثيرات.

ملخص

من المحتمل أن تكون التكاليف الاقتصادية الكلية للحرب في العراق شديدة الارتفاع وربما ستصل إلى أضعاف التكاليف المباشرة. وعلى الرغم من أن تأمين إمدادات النفط كان واحداً من الأهداف المعلنة أحياناً أو المفهومة للحرب، فقد كانت المخاطر الناتجة عن حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط نصب الأعين دائماً باعتبارها إحدى

* وهو مصطلح يستخدم في علم الاقتصاد القياسي لوصف الدالّة، والتي تعبر عن طبيعة العلاقة بين متغير مستقل واحد أو أكثر وبين متغير تابع، حيث يمكن أن تكون تلك العلاقة خطية أو غير خطية. (المترجم)

المخاطر الرئيسية المرتبطة بالحرب. ومن المؤكد أن التطورات التي حصلت تظل ضمن نطاق النتائج المتوقعة لأسعار النفط؛[69] وقد كانت قراءة لتجارب سبعينيات القرن الماضي كفيلة بأن ندرك مدى فداحة النتائج الاقتصادية الكلية المحتملة. ومجمل القول، أنه على الرغم من جسامة تكاليف الحرب، فعند مواءمتها مع الاقتصاد بحجمه الكبير الحالي، فهي تصبح، في اعتقادنا، قابلة للاستيعاب تماماً.[70]

الجدول (5)

التأثيرات الاقتصادية الكلية (مليار دولار)

التأثير	متحفظ	معتدل
ارتفاع أسعار النفط		
تأثير التحويل (جانب العرض)	125 [71]	300
الطلب الكلي[72]	62	150
التوازن العام العالمي		150
التأثيرات الموازنية		
تحويل النفقات		200
تأثيرات النمو (القيمة المخصومة الحالية)		250
الإجمالي	187	1050

وبذلك نقدر أن تكاليف الحرب الاقتصادية الإجمالية، شاملة التكاليف المباشرة والتكاليف الاقتصادية الكلية، ستكون ما بين تريليون وتريليونين من الدولارات، كما هو موضح في الجدول (6).

الجدول (6)

التكاليف الاقتصادية الإجمالية لحرب العراق (مليار دولار)

السيناريو	المتحفظ	المعتدل
التكاليف المباشرة	839	1189
التكاليف الاقتصادية الكلية	187	1050
الإجمالي	1026	2239

قائمة بالتكاليف المحذوفة

تكاليف الدفاع والتدمير

- تكاليف التخطيط للحرب.[73]
- كافة التكاليف التي تتحملها بلدان أخرى، بما فيها العراق:
  - تكاليف عسكرية.
  - تدمير الممتلكات.
  - الخسائر في الأرواح.
- كافة التكاليف المتعلقة بارتفاع نسبة عدم الأمن:[74]
  - التكاليف المتزايدة لتدفقات الأموال عبر الحدود.
  - تراجع الاستثمارات.
- عواقب فقدان المصداقية.
- قيمة تراجع القدرة على التصدي لتهديدات الأمن القومي في مناطق أخرى من العالم.
- قيمة تراجع القدرة على مواجهة الأوضاع الداخلية التي كان من الممكن الاستعانة من أجلها بالحرس الوطني أو بجنود الاحتياط (كما هي الحال في ولاية نيو أورلينز مثلاً).

التكاليف الاقتصادية الكلية

- كافة التكاليف المتعلقة بارتفاع نسبة عدم الأمن:[75]
  - التكاليف المتزايدة لتدفقات الأموال عبر الحدود.
  - تراجع الاستثمارات.

- التأثيرات غير المباشرة على الطلب الكلي (كنتيجة لانخفاض دخول الشركاء التجاريين).[76]
- تكاليف تقلب أسعار النفط:
  - بما فيها تأثيره على الاستثمار.
  - تكاليف الإفلاس.[77]
- انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات الأمريكية نتيجة لتنامي الشعور العدائي ضد الولايات المتحدة الأمريكية.
- العواقب المترتبة على الخسائر في قيمة الموجودات (نتيجة لارتفاع أسعار النفط أو غيرها):
  - أسواق الأسهم.
  - قطاع الإسكان.
- عواقب تشديد السياسة النقدية كنتيجة لارتفاع معدل التضخم.[78]
- العواقب المترتبة على تردي الوضع المالي:
  - كنتيجة لزيادة النفقات الحكومية على النفط.[79]
  - كنتيجة لزيادة النفقات على الحرب.[80]

تكاليف أخرى

- تكاليف المخاطر التي يتحملها الأفراد،[81] (شاملة التعويضات المطلوبة لتجعلهم يتقبلون التعرض للمخاطر بمحض إرادتهم).
- التكلفة الاقتصادية للضرر الواقع على الدخل المحتمل ونوعية الحياة بالنسبة للمحاربين القدامى الذين يعانون عجزاً جزئياً (ويبلغ عددهم حوالي 160 ألفاً) ولكنهم لم يصابوا أثناء النزاع.
- تكاليف الرعاية الصحية التي لا تتحملها الحكومة.

رابعاً: ملاحظات ختامية

إن الأشياء الأهم في الحياة – كما هي الحياة نفسها – لا تقدَّر بثمن. ولكن ذلك لا يعني أن موضوعات مثل الدفاع، الذي يرتبط بالمحافظة على نمط حياتنا وبحماية الحياة نفسها، لا يجب أن تخضع لتحليل صارم وهادئ من النوع الذي أكسب علم الاقتصاد سمعته على مدى طويل.

ولنأخذ مثلاً القرار المتعلق بتوقيت دخول الحرب؛ فالتحليل الاقتصادي يستخدم في هذه الحالة مفهوم "قيمة الاختيار". فحتى إذا رأى المرء أن الحرب لا مفر منها أو محتملة جداً، فعندها أيضاً يبقى سؤال التوقيت، باعتبار أن لتأجيل الدخول في الحرب تكاليفه ومزاياه. فالعدو قد يكون على درجة عالية من الاستعداد، وقد نكون نحن أيضاً كذلك. وفي العادة، يخوض أي طرف الحرب على افتراض أنه سينتصر، ومن ثم فإن من القضايا المهمة إدارة الاحتلال خلال فترة ما بعد الحرب. فبدون الاستعدادات الكافية، قد تقع الأسلحة بسهولة في أيدي المتمردين – كما حدث بالفعل – مما زاد بشكل كبير من تكاليف الاحتلال. وبتوافر المدرعات المناسبة، سيقل عدد الجرحى والقتلى في صفوف القوات الأمريكية. وكما أقر وزير الدفاع نفسه، ففي خضم الاندفاع نحو الحرب، لم يكن هناك وقت كاف لتوفير الحماية المناسبة للقوات، وهي حماية من الواضح أن الدولة الأغنى في العالم كانت قادرة على تحمل أعبائها وأن مواطنيها كانوا يتوقعونها.

ويعنى الاقتصاديون كذلك بعامل "قيمة المعلومات". ففي تلك الحالة، ربما كان تأجيل الحرب سيتيح الفرصة لجمع معلومات أفضل يتم على أساسها الحكم إن كان العراق يشكل تهديداً حقيقياً أم لا. وليس ذلك من باب الانتقاد السهل للحدث بعد وقوعه. فقد كانت هناك بالفعل شكوك قوية حول مصادر معلوماتنا بشأن مزاعم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. وكان مرور المزيد من الوقت سيسمح بالتحقق من صحة تلك المزاعم. وكانت قيمة تلك المعلومات ستكون هائلة، حيث كان احتمال خوض الحرب في مرحلة لاحقة سيبقى خياراً وارداً، وكانت ستتم المحافظة على عشرات الآلاف من الأرواح، والاحتفاظ بمئات المليارات من الدولارات.

من هنا ينبع إصرار الاقتصاديين على أن يجري السياسيون تحليلاً للتكاليف والمزايا قبل الخوض في أي مشروع، وخصوصاً إذا كان مشروعاً له نتائج خطيرة مثل الحرب. ومن الممكن، بل ومن الواجب، إجراء مثل تلك التحليلات حتى لو كانت بعض عناصر التكلفة والمزايا صعبة التقييم.

فلو أحيط الكونجرس بحجم التكاليف وبأنها قد تتجاوز نصف التريليون أو التريليون من الدولارات فربما كان قد اتخذ القرار نفسه في نهاية المطاف ولكن مع توخي المزيد من الحذر، وبعد التمعن أكثر في صحة الأدلة والتفكير بصورة مختلفة في أفضل الأساليب لإدارة الحرب.

لم نحاول في هذه الدراسة إجراء تقييم شامل حول ما إذا كان مبدأ فاعلية التكاليف قد روعي في إدارة الحرب، أي ما إذا كانت الإنجازات التي تم تحقيقها (بغض النظر عن ماهيتها) كان يمكن أن تتحقق بتكلفة أقل. وقد تناولنا النفقات بصورتها الفعلية وليس بالصورة التي كان يمكن أن تكون عليها. ومن الواضح أن الإدارة حاولت تقليص تكاليف الحرب حتى إذا أدى ذلك إلى حرمان القوات مما تحتاجه من أدوات أساسية مثل الدروع الشخصية والمركبات المدرعة. ومن خلال انتهاك "عقيدة باول"،* فهي تكون قد أعطت مثالاً على من يخسر الكثير في سبيل إنقاذ القليل. فمن المؤكد أن التكاليف الطويلة الأجل على الأفراد وعلى المجتمع بسبب حالات الوفاة أو الإصابة (ناهيك عن التكاليف الإضافية للتجنيد) تفوق بكثير المبالغ التي تم توفيرها نتيجة لعدم شراء معدات أفضل لحماية الجنود. ويرى الكثير من المراقبين أن الأسلوب الذي أديرت به الحرب هو الذي أدى إلى امتداد فترة التمرد؛ مما أدى بدوره إلى زيادة التكاليف بدرجة كبيرة.

ومع أننا أشرنا إلى أن الكثير من التكاليف يقع ضمن النطاق الممكن توقعه، فإننا لم نسع من خلال هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كان باستطاعة الإدارة إعداد تقديرات أكثر موثوقية استناداً إلى المعلومات المتاحة أم لا. ونحن لا نناقش ما إذا كان التباين بين الأرقام المتوقعة والأرقام الفعلية هو نتيجة لمحاولة متعمدة من قبل الإدارة لتضليل الشعب

---

* تنادي أساساً بعدم إرسال القوات إلا كملاذ أخير وأن تكون تلك القوات، عند إرسالها، كافية من حيث العدد والعتاد لإحراز نصر سريع. (المترجم)

الأمريكي بشأن تكاليف الحرب أو لعدم كفاءتها من خلال الدخول في حرب بالاعتماد على معلومات تفتقد إلى الموثوقية والدقة. وضمن ردها على الاتهامات حول وجود أسلحة للدمار الشامل وصلة النظام العراقي بتنظيم القاعدة، أصرت الإدارة على أنها لم تتعمد تضليل الشعب الأمريكي وأنها تفضل أن تتهم بعدم الكفاءة على أن تتهم بالغش. ولم نحاول التحقق من الدور النسبي لا لعدم الكفاءة ولا للغش في الإخفاق في إحاطة الشعب الأمريكي بالتكاليف الدقيقة للحرب. ومع ذلك، فقد كانت الأمانة تقتضي، على الأقل، طرح كافة السيناريوهات المختلفة حتى لو كان السيناريو الأقل احتمالاً منها هو الذي تحقق بالفعل.[82]

قد يتساءل الأمريكيون، بل ويجب عليهم أن يتساءلوا، إن كانت هناك طرق لإنفاق المبالغ ذات العلاقة، بما كان يعزز رفاهيتهم – وربما أمنهم أيضاً – على المدى الطويل. فبالنظر إلى التقدير المتحفظ الذي ينطوي على تريليون دولار، فإن نصف هذا المبلغ كان كفيلاً بترسيخ نظام الضمان الاجتماعي لفترة السنوات الخمس والسبعين القادمة. وفي حالة إنفاقنا جزءاً صغيراً فقط من المبلغ المتبقي على التعليم والبحث، فمن المحتمل أن اقتصادنا سيصبح في وضع أفضل بكثير. ولو خصص جزء من المبلغ الذي تم إنفاقه على البحث إلى تقنيات الطاقة البديلة أو إلى تقديم المزيد من الحوافز للمحافظة على الطاقة، لأصبحنا أقل اعتماداً على النفط، وبالنتيجة أكثر أمناً، ولكان لانخفاض أسعار النفط كنتيجة لذلك انعكاساته الواضحة من حيث تمويل بعض مصادر التهديد الحالية لأمن الولايات المتحدة. وبينما قد لا نعلم الأسباب المؤدية إلى الإرهاب، فمن الواضح أن الشعور باليأس والقنوط نتيجة للفقر المنتشر في أجزاء عديدة من العالم الثالث يوفر أرضية خصبة لنمو الإرهاب ولانتشاره. فمن خلال تخصيص مبلغ يقل عن النفقات المباشرة للحرب، كان بإمكاننا الوفاء بالتزامنا بتخصيص نسبة 0.7٪ من ناتجنا المحلي الإجمالي لمساعدة الدول النامية، وهو مبلغ كان يمكن أن يحدث فرقاً هائلاً نحو الأفضل من أجل رفاهية مليارات من البشر الذين يعيشون اليوم في حالة فقر. وكان من الممكن أن تكون لدينا خطة مارشال للشرق الأوسط، أو للدول النامية، ننجح بموجبها في الاستحواذ على قلوب وعقول شعوب الشرق الأوسط.

لقد بـات واضـحاً أن التقـديرات الأصـلية لـلإدارة عـن الحـرب كانـت منخفـضة انخفاضاً مذهلاً.[83] فهل كان الشعب الأمريكي سيتبنى موقفاً مختلفاً بشأن خوض الحـرب لو كان على علم بتكلفتها الكلية؟ هل كـان سـيرى أنـه ربـما توجـد طـرق أفـضل لتعزيـز الديمقراطية أو حتى لحماية نفسه ضد أي هجوم، تكلفه جزءاً فقط من المبالغ المدفوعة؟ قد يكون قرارنا في نهاية المطاف أن إنفاق تريليون مـن الـدولارات عـلى حـرب العـراق هـو الأفضل بين كافة تلك البدائل. ولكن هذا القرار كان سيبنى عـلى الأقـل عـلى معلومـات أدق. ومع إدراكنا للمخاطر ذات العلاقة، فربما كنا أدرنا الحرب بطريقة مختلفة عن الطريقة التي أدرناها بها.

الهوامش

نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من Hamid Rashid، وRobert Wescott، وJoshua Goodman، وKwang Ryu الذين ساعدتنا إسهاماتهم في الوصول إلى هذه النتائج.

1. أعدت هذه الدراسة لتقدم خلال اجتماعات الجمعية الاقتصادية الأمريكية ASSA في بوسطن في كانون الثاني/ يناير 2006. وتخص الآراء المتضمنة فيها المؤلفَين فقط. ومن ثم، فهي لا تمثل وجهة نظر أي مؤسسة يعملان بها حالياً أو عملا بها في السابق.

2. نُقل عن مدير مكتب الإدارة والميزانية بالبيت الأبيض ميتش دانيلز Mitch Daniels قوله بأن تقديرات لندسي تنطوي على الكثير من المغالاة. فحسب تقديراته هو، والتي شاركه فيها وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ستتراوح التكاليف ما بين 50 و60 مليار دولار وستتكفل دول أخرى بجزء منها.

3. *Wall Street Journal*, September 15, 2002.

4. انظر:

Congressional Research Service Report for Congress, "The Cost of Iraq, Afghanistan and Enhanced Base Security Since 9/11", Amy Belasco, Defense Specialist, October 7, 2005.

ويشمل المبلغ المخصصات المشمولة بالقوانين ذات الأرقام: -107-117, 107-206, 1207-115,108 7,108-11,108-106,108-199,108-287,109-13,108-447 وقرار المخصصات الإضافية رقم 109-77 للسنة المالية 2006، والذي يتم بموجبه تخصيص 45 مليار دولار لفترة ستة أسابيع اعتباراً من 30/ 9/ 2005. وستحتاج وزارة الدفاع إلى مبالغ إضافية لتغطية الجزء المتبقي من السنة.

5. Ibid.

6. قدر مكتب الكونجرس للميزانية التكاليف للفترة من عام 2005 إلى عام 2014 ضمن ثلاثة سيناريوهات هي: 179 مليار دولار، و266 مليار دولار، و392 مليار دولار على التوالي. وقد استخدمنا بتحفظ السيناريو المتوسط (CBO 2005).

7. قدرت الوكالات الحكومية قيمة الحياة بمقدار 6.1 ملايين دولار (وكالة حماية البيئة)، و5.5 ملايين دولار (وزارة المواصلات). وقد تراوحت تقديرات قيمة حياة كل ضحية من ضحايا الحادي عشر من سبتمبر ما بين 2 و11 مليون دولار.

8. وإن كان من المفترض أن تُدرج القيمة التأمينية لحياة هؤلاء المتعاقدين ضمن أسعار العروض التي قدموها عند التعاقد.

9. على سبيل المثال، يصل الدخل اليومي للحارس الأمني المتمرس الذي يعمل لحساب شركة بلاك ووتر للأمن Blackwater Security ويتولى حراسة مسؤولين كبار في سلطة الائتلاف المؤقتة إلى ألف دولار أمريكي مع العلم أن غالبية هؤلاء الحرس هم من الأعضاء السابقين في الجيش.

10. ذكر تقرير أصدره مؤخراً مكتب المساءلة الحكومي (Government Accountablity Office-05-767) أن وزارة الدفاع لا تدري ما آل إليه مبلغ يزيد على 7 مليارات دولار وأنه توجد عدة حالات في عام 2004 تجاوزت فيها قيمة الالتزامات قيمة المخصصات بما في ذلك 4.3 مليارات دولار أنفقت على عمليات الجيش والصيانة. ويشير تقرير آخر أصدره مؤخراً مركز خدمات الأبحاث في الكونجرس إلى صعوبة تتبع نفقات البنتاجون في العراق؛ إذ إن وزارة الدفاع (خلافاً لما هي عليه الحال لدى وزارة الخارجية والإدارات الأخرى) لا تقوم بتخصيص المبالغ لأي عملية أو مهمة إلا بعد انتهائها. «يقدم شهود من وزارة الدفاع شهادات دورية عن متوسط التكاليف أو الاستهلاك الشهري للعمليات في العراق وأفغانستان، إلا أن وزارة الدفاع لم تزود الكونجرس بكشوفات كاملة أو متناسقة تبين فيها توزيع تلك التكاليف على الفترات الزمنية المختلفة أو المبالغ الكلية لكل عملية على أساس سنوي» (CRS, 10/7/2005).

11. لم ندرج تكاليف القتلى في صفوف قوات التحالف والمتعاقدين معها، ولا بين العراقيين أنفسهم. وتشير، حتى أكثر التقديرات تحفظاً، إلى أن القتلى من العراقيين يبلغون أضعاف القتلى الأمريكيين، حتى إن بعض التقديرات تشير إلى أن عددهم زاد على الثلاثين ألفاً أو حتى المئة ألف. ومن بين هؤلاء، يوجد أكثر من ثلاثة آلاف قتيل من الجنود ورجال الشرطة العراقيين المكلفين بدعم قوات التحالف.

12. خدم العديد من الوحدات العسكرية لنوبتين أو لثلاث نوبات.

13. انظر:

US Congressional Budget Office, Estimate of War Spending FY 2005-FY2015, Feb 1, 2005.

14. يشكل الحرس الوطني وقوات الاحتياط، وخاصة احتياطي الجيش نسبة حوالي 40٪ من القوات الأمريكية العاملة في العراق. ويخدم بالعراق حالياً حوالي 56 ألف جندي من الحرس الوطني والاحتياط. كما تم استخدام أكثر من 60 ألف شخص لملء وظائف محلية في الحرس والاحتياط أصبحت شاغرة بسبب ذهاب أصحابها للخدمة في العراق. وتبلغ التكلفة الإضافية المباشرة لهذه التعبئة 3 مليارات دولار سنوياً على افتراض أن معدل مشاركة أفراد الحرس الوطني والاحتياط ستبقى ثابتة بنسبة 40٪ من القوات.

15. خصص الكونجرس في أيلول/ سبتمبر 2003 مبلغ 18.4 مليار دولار - وهو مبلغ غير مسبوق - لإعادة الإعمار في العراق. وقد خُصص هذا المبلغ لأغراض محددة؛ منها بناء المدارس، وشبكات الصرف الصحي، والصحة العامة، وإصلاح شبكة الكهرباء، ومشروعات مدنية أخرى. وقد تم تحويل معظم المبالغ المصروفة حتى تاريخه إلى مشروعات عسكرية تشمل تدريب فرق معالجة المتفجرات، وتدريب قوات الأمن العراقية، وبناء السجون، وشراء المركبات المدرعة. ومن بين المشروعات المستكملة وعددها حوالي 3600 مشروع، استحوذت المشروعات الأمنية على نسبة حوالي

25٪ من الأموال التي تم إنفاقها. كما تم تحويل مبالغ للإنفاق على عملية الانتخابات (المصدر: Special Inspector General for Iraqi Reconstruction). وقد أعلنت الإدارة الأمريكية مؤخراً أنها ستلغي طلبها بشأن تخصيص الأموال المتبقية لإعادة الإعمار.

16. CRS, 10/7/05, Ibid.

17. يوجد حالياً ما بين 20 و25 ألف متعاقد عسكري خاص يعملون في العراق، ويمثلون حوالي 60 شركة متعاقدة. وقد يتقاضى الجنود الأمريكيون من ذوي الخبرة العاملون مع متعاقدين بارزين مرتبات تصل إلى أضعاف تلك التي كانوا يتقاضونها أثناء الخدمة العسكرية قد تصل في بعض الأحيان إلى ألف دولار يومياً (IPS, 2004).

18. Wallsten and Kosec, AEI-Brookings Working Paper 05-19, September 2005. حسب هذا المرجع فإن حالات الإصابات الدماغية الخطيرة تقدر بنسبة 20٪، فيما تقدر حالات بتر الأعضاء بنسبة 6٪. كما يقدر الكاتبان حالات الإصابات الخطيرة الأخرى بنسبة 24٪ (نستخدم نسبة 21٪ بالنسبة للإصابات الخطيرة الأخرى استناداً إلى أحدث الأرقام الصادرة عن البنتاجون).

19. Institute for Policy Studies, 2005.

20. انظر المناقشة التي يتضمنها القسم التالي من الدراسة بشأن إيجاد منهجية بديلة تركز على التكاليف المباشرة للمصابين في العراق.

21. قال الوزير السابق لشؤون المحاربين القدامى أنتوني برنسيبي Anthony Principi إن الوزارة سوف تحتاج إلى 600 مليار دولار خلال السنوات الثلاثين القادمة للوفاء بالتزاماتها القائمة فيما يتعلق بالعناية الصحية، والتعليم، والمعاشات التقاعدية، وقروض الإسكان. إلا أن هذا الرقم لا يشمل تكاليف المحاربين القدامى في حرب العراق ولا التمويل الإضافي للاحتياجات الرأسمالية، بما فيها بناء وتصليح مباني الوزارة.

22. انظر:

Wallsten and Kosec, AEI, The Economic Cost of the War, 2005 and Department of Defense estimates for number of wounded.

23. انظر:

VA Disability Compensation Program, Legislative History, VA Office of Policy, Planning and Preparedness, December 2004.

24. يشار إلى هذا المبدأ في العديد من القضايا القانونية التي يمنح فيها المحلفون تعويضاً عن الإصابة.

25. صادق الكونجرس في عام 1994 على قانون التعويضات للمحاربين القدامى في حرب الخليج والذي يفترض وجود علاقة بين الخدمة في الحرب والأمراض غير المشخصة التي تظهر خلال إطار زمني غير محدد مع الأخذ في الحسبان متلازمة حرب الخليج. وقد تم تمديد ذلك الإطار الزمني في عام 2001 ليشمل كذلك كافة الإعاقات المرتبطة بالخدمة أثناء حرب الخليج الأولى والتي قد تظهر حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2011. (VA Disability Compensation Program, Ibid).

26. William Hartung, "The Cost of War"2004, Taxpayers for Common Sense.

27. ذكر دونالد رامسفيلد في مؤتمر صحفي في 10 آذار/ مارس 2005 أن المعدات العسكرية الأمريكية كالدبابات، وعربات القتال من نوع برادلي، وطائرات الهليكوبتر تستهلك بنسبة تفوق ستة مرات معدل استهلاكها في حالة السلم (*Washington Post*, 3/11/05).

28. ذكر سكوت ليلي Scott Lilly، مدير كادر الموظفين بلجنة المخصصات التابعة لمجلس النواب، أن الجيش سيحتاج إلى أكثر من 17.5 مليار دولار لتبديل أو إصلاح المعدات المستهلكة أو المتضررة في السنة الأولى للحرب. ولكن طلب الجيش بخصوص صيانة وشراء المعدات لم يتعد حوالي 2.2 مليار دولار فقط في الميزانية التكميلية. «يشمل طلب البنتاجون بخصوص العراق مبالغ تدفع وحوافز تقدم للقوات» (*New York Times*, 10/03/03). وقد ذكر النائب عن الحزب الجمهوري دونكان هانتر Duncan Hunter، رئيس لجنة المخصصات بمجلس النواب، أن وزارة الدفاع تحتاج إلى 90 مليار دولار سنوياً لتحديث المعدات وأن مخصصاتها الحالية تقل بواقع 30 مليار دولار عن المبلغ المذكور، وفقاً لتقديرات مكتب الكونجرس للميزانية (*Wall Street Journal*, 5/03).

29. أشار مكتب المساءلة الحكومي كذلك إلى نقص طلبات التمويل لاستبدال المعدات العسكرية، انظر:

GAO, "Global War on Terrorism: DOD Should Consider All Funds Requested for the War When Determining Needs and Covering Expenses."

30. يقدر والستن وكوزيك المبالغ التي تم توفيرها بفضل وقف الإشراف على منطقة حظر الطيران بنحو 32 مليار دولار خلال فترة السنوات الثلاث تقريباً منذ آذار/ مارس 2003. ويقدر جون أميدون John Amidon، من كلية الحرب الجوية، التكلفة السنوية للإشراف على منطقة حظر الطيران بنحو 15 مليار دولار.

31. على سبيل المثال، كان عدد الجنود المستهدف تجنيدهم خلال أيار/ مايو هو 8050 مجنداً، ثم خفض العدد ليصل إلى 6706 مجندين، وقد أجريت تعديلات مماثلة طوال العام.

32. يتسم التحليل الاقتصادي بالمزيد من التعقيد نسبياً، كما يتبين في الجزء الرابع من الدراسة.

33. التكلفة الموازنية بدون الفائدة بالإضافة إلى التعديلات الاقتصادية.

34. IPS, Ibid.

35. من الواضح (وهو ماتؤكده الصعوبات المتزايدة في التجنيد) أن المجندين لم يكونوا على دراية كاملة بالمخاطر التي ينطوي عليها التحاقهم بقوات الاحتياط، بالنظر إلى أن الأجور التي يتقاضونها لا تتناسب مع حجم تلك المخاطر. ولعل أحد أهم الشواهد على ذلك سياسة وقف الخسائر التي تتطلب أن يمدد الجنود فترة خدمتهم، مع العلم أن حوالي 20 ألف جندي منعوا من ترك الخدمة وفقاً للتواريخ المحددة لذلك، وسيشمل إجراء تعديل شامل على التكاليف الاقتصادية دمج تعويضات مناسبة عن المخاطر التي يتم تحملها، انظر الأجزاء التالية من الدراسة.

36. في حالة المتعاقدين، قد يرى البعض أن أجورهم (والمتضمنة بالفعل في التحليل) تشمل التعويض عن خطر الوفاة؛ مما يستدعي طرح قيمة حياتهم (وبالتالي تنخفض التكلفة الإجمالية للحرب بواقع حوالي 600 مليون دولار).

37. يمكن اعتبار أن عمر "الذروة" في تقدير القيمة الإحصائية للحياة هو 29 عاماً (من حيث المداخيل المحتملة المفقودة، بحيث تقدَّر القيمة الإحصائية للحياة ما بين 5.9 و7.5 ملايين دولار، انظر:

Viscusi, and Aldy, NBER Working Paper 10199, 2003.

38. هناك المئات من التعويضات القضائية المرتفعة (تتراوح من مليوني دولار إلى 269 مليون دولار) في قضايا الموت الخطأ خلال السنوات الخمس الماضية، ومن تلك التعويضات ذلك التعويض الممنوح إلى إليزابيث وجون ريدن من نيويورك بقيمة 112 مليون دولار في قضية سوء ممارسة أدى إلى إصابة ابنتهما بتلف في المخ (2004)، وتعويض بقيمة 43 مليون دولار منح في لويزيانا في عام 2001 إلى سيث بيكر البالغ من العمر أربعة وعشرين عاماً والذي بترت ساقاه على أثر إصابته أثناء العمل في شركة بيكر للمعدات النفطية. وفي كلتا الحالتين، وفي حالات أخرى كثيرة، كانت تكلفة الرعاية الطبية المستمرة مدى الحياة التي سيحتاجها المصاب هي الأساس الذي بني عليه مبلغ التعويض. أما التعويض بمبلغ 269 مليون دولار، فكان من نصيب راشيل مارتن وهي صبية في الخامسة عشرة من العمر من تكساس ماتت في عام 1998. وفي معظم القضايا، فإن المدعي يتلقى أقل من التعويض الكلي، في العادة بحوالي 10٪.

39. قد يرى البعض أنه فيما يخص أولئك الذين التحقوا بالجيش وقوات الاحتياط بعد بداية الحرب، فإن التعويضات المتزايدة تشمل كذلك الخسارة المادية (بقيمتها المخصومة الحالية) الناتجة عن زيادة عدد حالات الوفاة. وعليه، وتفادياً لازدواجية الحساب، يمكن أن يرى البعض ضرورة طرح مبلغ 5.3 مليارات دولار من المبلغ الكلي في النموذج المتحفظ و8.76 مليارات دولار من المبلغ الكلي في النموذج المعتدل. ومن ناحية أخرى، لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن المجندين كانوا مدركين للمخاطر الفعلية (فليس هناك ما يشير إلى أن القوات المسلحة تزود المجندين بمعلومات دقيقة)، ولا تعكس زيادة التعويضات الاحتمال المتزايد للإصابة أو الوفاة فحسب ولكن أيضاً مبالغ وقف الخسارة التي يمنع بموجبها الجنود من ترك الخدمة في المدة المحددة. وعلى العموم، فإن النمط الأساسي للنتائج لم يتأثر.

40. بالاستناد إلى "سيناريو النقطة الوسطى" الذي اعتمداه حيث بلغت أقصى تقديراتها 74 مليار دولار.

41. على افتراض أن نسبة 20٪ من القيمة الإحصائية للحياة قد تم تخصيصها إلى 24 ألف شخص.

42. يرغب الأفراد عادة في دفع أقساط تأمين تتراوح ما بين 60 و120٪ من قيمة الخسارة. وفي حالة خسارة الأطراف والإصابات الجسدية الخطيرة الأخرى، فمن المحتمل أن تكون علاوة المخاطر أعلى بكثير.

43. نقدِّم هنا التقديرات الأولية لما بلغته التكاليف حتى الآن وما يمكن أن تكون عليه ضمن سيناريوهات مختلفة. ولا نقدم ما كان يمكن اعتباره تقديراً معقولاً للتكاليف في الوقت الذي دخلت فيه الولايات المتحدة الحرب. وبالنظر إلى محاولة الإدارة تقليص التكاليف المتوقعة، فإنه ليس من باب المفاجأة ألا تأخذ في الحسبان كافة التكاليف التي تتم مناقشتها في هذا الجزء.

44. *Wall Street Journal*, September 15, 2002.

45. في عام 2005، أدرجت أربع شركات تعمل في مجال النفط والغاز (هي إكسون ـ موبيل، وشل، وبريتش بتروليوم، وشيفرون تكساكو) ضمن الشركات العشر في العالم التي حققت أعلى أرباح، بينما في عام 2002، لم تنجح في ذلك سوى شركة واحدة فقط من شركات النفط والغاز. انظر:

The Forbes Global 2000, http://www.forbes.com/2005/03/30/05f2000land.html; and http://www.forbes.com/2002/03/27/forbes500.html

46. بلغ متوسط سعر النفط 23.71 دولاراً للبرميل خلال عام 2002. وفي الفترة السابقة على الحرب، ارتفع السعر إلى 32.23 دولاراً بحلول شباط/ فبراير 2003 (اندلعت الحرب في آذار/ مارس 2003). ولا بد من ربط جزء كبير من التكاليف المتزايدة لفترة ما قبل الحرب بالحرب نفسها (زيادة المخزون تحسباً لأي انقطاع في الإمدادات). وقد ارتفع متوسط السعر من 27.71 دولاراً في عام 2003، إلى 35.90 دولاراً في عام 2004، وإلى 49.28 دولاراً بحلول حزيران/ يونيو 2005. وقد بقيت الأسعار مرتفعة نسبياً بعد إعصار كاترينا. وباعتقادنا أن جزءاً من تكاليف الحرب يعود إلى تقلص القدرة على التفاعل السريع مع تلك الصدمات المرتبطة بالعرض.

47. تتوقع الأسواق المستقبلية أن يبقى السعر عند حوالي 65 دولاراً خلال عامي 2006 و2007 قبل أن ينخفض في عام 2008.

48. يمكن أن تعزى الزيادة التي شهدتها الأسعار فور بدء الحرب بشكل جزئي ومباشر إلى العراق على اعتبار أن إمداداته إلى الأسواق العالمية ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء انخفضت بشكل كبير (بحوالي مليون برميل يومياً). وقد ازدادت بالطبع أسعار النفط حتى قبل بدء الحرب تحسباً لتلك التأثيرات بحيث أن تكاليف الحرب بدأت حتى قبل أن تبدأ الحرب نفسها.

49. إحصائيات إنتاج النفط العراقي من Pearson Education. كان العراق ينتج 3.5 ملايين برميل يومياً في عام 1990 قبل حرب الخليج، ويقال إن احتياطيه النفطي هو من بين الأكبر في العالم.

50. انظر:

Data compiled from Energy Information Administration, Department of Energy, U.S. Government: www.eia.doe.gov/emeu/international/petroleu.html#IntlProduction.

51. أي ببساطة، عندما نعبر عن الناتج المحلي الإجمالي GDP بأنه $= \pi + vL$، بحيث تمثل π الأرباح، و v الأجور الحقيقية، وL التشغيل، فعندها يكون $\partial GDP/\partial p = M + v\partial L/\partial p$، حيث إن p هو سعر النفط وM هي الواردات. ويشير المصطلح الأخير إلى تأثير سعر النفط على كمية العمل التي يرغب الأفراد في توفيرها والتي نفترض أن تكون شبه معدومة. لاحظ أنه عندما يكون هناك تغير كبير في السعر، فإن تأثير ذلك يقاس بـ $\Delta p\ M^*$، حيث يمثل M^* رقماً ما بين مستوى الواردات الحقيقية وما كانت ستكون عليه لو لم يرتفع سعر النفط. وبالنظر إلى انخفاض مرونة الطلب على النفط على المدى القصير، فقد يكون الفرق ضئيلاً.

52. Rodriguez, 2005.

53. جاء خفض الضرائب في عام 2003 في نفس الوقت تقريباً الذي اندلعت فيه حرب العراق. ولا يبدو أن الحرب لعبت أي دور مهم سواء في تبني الخفض أو رفضه وإن كان هناك احتمال بأنها كانت ستساعد على رفضه لو عُرف عندئذ حجم الإنفاق.

54. تكون قيمة المضاعف لسنة واحدة أصغر في العادة. أما ما يعنينا فهو التأثير الإجمالي وليس توقيته (وهو محط اهتمام معظم نماذج التنبوء بالناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير). انظر:

Blinder and Wescott, 2004, based on model simulations from Global Insight, Inc. simulation results supplied August 9, 2004 (results with a monetary policy reaction function engaged and disengaged were essentially the same); and Macroeconomic Advisers, LLC simulation results supplied August 2, 2004.

55. من الممكن أن تؤثر زيادة الإنفاق النفطي تأثيراً عكسياً على الاستهلاك (حيث تقل الأموال المتاحة للعائلات للإنفاق على السلع الأخرى)، وعلى الاستثمار (حيث تقل أرباح الشركات، عدا شركات إنتاج النفط، عن المستوى الذي كانت ستكون عليه)، وعلى الإنفاق الحكومي على السلع المنتجة محلياً (حيث ستقل المبالغ المتاحة للإنفاق على تلك السلع في وجود القيود الموازنية). فعلى سبيل المثال، كانت التأثيرات على العائلات جديرة بالانتباه. فقد ازداد متوسط نفقات العائلات على البنزين والتدفئة بنسبة حوالي 5٪ من دخلها. وبالنظر إلى انخفاض مستوى مدخراتها (صفر)، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض معادل في نفقاتها على السلع الأخرى.

56. بينما يتنبأ هذان النموذجان بأن التأثير لن يكون محسوساً بصورة كاملة لفترتين، فهما يتنبآن أيضاً بأن التأثيرات ستستمر حتى بعد انخفاض الأسعار. وتتجاهل حساباتنا توقيت التأثيرات. وتختلف التأثيرات التي تحدثها صدمات أسعار النفط عن تأثيرات أخرى كثيرة (وربما تزيد عليها)، إذ إنها تؤثر، أي الصدمات، تأثيراً عكسياً على كافة الدول الصناعية المتقدمة في وقت واحد.

57. انظر:

International Monetary Fund, "The Impact of Higher Oil Prices on the Global Economy," Dec. 8, 2000, prepared by Research Department staff under the direction of Michael Mussa; cited in Blinder and Wescott.

58. انظر:

Y = (1-t)(1-s)Y + tY +dY + I + X – mY, since G –tY= dY, so Y = I + X/ (s(1-t) + m -d

59. Neary and Stiglitz, 1983.

60. عندما تكون القيود على الطلب ملزمة، فقد يلجأ الأفراد إلى تأجيل الاستهلاك إلى فترات زمنية أخرى، بحيث لا يختلف التأثير الصافي كثيراً عن مثيله في حالة استمرار القيود على الطلب بصورة دائمة.

61. لنتناول نموذجاً بسيطاً من فترتين بحيث يخلو من التأثير الثاني ولكن تؤدي فيه زيادة المدخرات في الفترة الأولى إلى زيادة الاستهلاك في الفترة الثانية. عندها يكون مضاعف الفترتين (Y1 + Y2) المرتبط بزيادة الاستثمارات في الفترة الأولى هو $(1+\alpha\ (1+r))/m$ بحيث تمثل α الميل الحدي للاستهلاك من الثروة، بدلاً من 1/m (where m = s(1-t)) . وفي نموذج بسيط لدورة الحياة بدون ميراث حيث يكون الاستهلاك في الفترات المستقبلية هو السبب الوحيد للادخار، فإن $1 = \alpha$، وعليه، فإن المضاعف يزداد بأكثر من الضعف.

62. فعلى سبيل المثال، سترتبط دراسة صندوق النقد الدولي المشار إليها سابقاً والتي تشمل مضاعفات متعددة السنوات وذات قيم أكبر بكثير (حوالي 4) بتأثير إجمالي بقيمة 1.2 مليار دولار على فترة ست سنوات.

63. من الممكن بالطبع تصور أن مبلغاً أعلى بكثير من 500 مليار دولار من أصل حوالي تريليون دولار من نفقات العراق قد تم تحويله نحو الاستثمار.

64. تمثل نسبة 6٪ العائد المكافئ المؤكد. وقد أظهرت عدة مصادر أن الاستثمار في البحوث الحكومية يدر عوائد أعلى بكثير. ويمثل معدل الفائدة الحقيقية لسندات الخزانة معدل الخصم الطبيعي (لخصم المكافئات المؤكدة). وقد كان ذلك المعدل في السنوات الأخيرة أقرب إلى الصفر أو حتى سالباً، وكان على مدى تاريخه عند حوالي 1.5٪. ويلاحَظ أن القيمة المخصومة الحالية للدخل المفقود للاستثمار (I)، والذي يدر عائداً قدره (g) بمعدل خصم (r)، تعادل Ig/r أي مضاعف الـ g/r. وقد التزمنا الجانب المتحفظ باختيار عائد منخفض ومعدل خصم مرتفع بما نتج عنه مضاعف بقيمة 1.5. ويبلغ التخفيض القياسي للمشروعات الحكومية نسبة 7٪، وتكون عائدات البحث أعلى. وباستعمال قيمة g= 0.07 و r = 0.015، يتولد مضاعف قدره 4.67 وهو أعلى بكثير. وفي الحالة التي بين يدينا، فمع الاستثمار المفقود بقيمة 500 مليار دولار، فإن القيمة المخصومة الحالية للدخل المفقود مستقبلاً تصبح 2.3 تريليون دولار. لاحظ أنه ستكون هناك ازدواجية لو حسبنا قيمة الاستثمار (تكلفة الفرصة البديلة) وقيمة المزايا التي كانت ستتولد عن تلك الاستثمارات. يُفترض في عالم ذي أسواق مثالية وخال من التكاليف الناتجة عن ارتفاع الضرائب أن ينعدم الفرق بين معدل الخصم والعائد الهامشي للاستثمار وعندها تتساوى قيمة الاستثمار مع القيمة المخصومة الحالية للمزايا المتولدة عنه. أما في القطاع العام، فمن الواضح أنه غالباً ما تكون هناك فروق كبيرة. وقد كان من شأن استثمار متواضع نسبياً في السدود لمنع الفيضان في نيو أورلينز توفير مئات المليارات من الدولارات.

65. إذا كان الاستثمار الخاص يدر عائداً قدره 8٪، وكان معدل الخصم بنسبة 4٪، عندها سيؤدي الاستثمار المزاح بقيمة 500 مليار دولار إلى تكاليف قيمة مخصومة حالية بواقع 1 تريليون دولار، أي أعلى من التكاليف المباشرة بواقع 500 مليار دولار. وإذا اقترضت الولايات المتحدة كل المبلغ من الخارج ولم تكن هناك تأثيرات على أسعار الفائدة الممكن الاقتراض بموجبها، فعندها لن يكون هناك تأثير إحلال وستقتصر التكاليف على التكاليف المباشرة التي تم تقديرها سابقاً. وفي الوقت نفسه، فإن النفقات الممولة بالعجز ستؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي. وسيؤدي مبلغ النفقات المتضمن في الافتراضات السابقة وقدره 500 مليار دولار إلى مضاعف إضافي بقيمة 50 مليار دولار. ويلاحظ أنه في حالة تمويل العجز كاملاً ضمن السيناريو المعتدل، فإن التأثير الإجمالي الذي سيخلفه ذلك على الموازنة سيكون بقيمة 1.185 تريليون دولار؛ وإذا أزاحت نسبة 25٪ فقط من ذلك المبلغ الاستثمارات الخاصة، فعندها ستفوق التكاليف الاقتصادية الكلية التقديرية مثيلاتها ضمن التحليل القائم على تحويل النفقات.

66. Personal correspondence.

67. على سبيل المثال، يولد الإفلاس علاقة غير خطية قوية. وقد بلغت بعض الصناعات الرئيسية الأمريكية (مثل صناعة السيارات والخطوط الجوية) حافة الإفلاس بسبب أسعار النفط.

68. تظهر قضايا مشابهة في حالة الإسكان؛ فمع أن قطاع الإسكان شهد انتعاشاً، فلو كانت تكلفة العمليات أقل، لكان الطلب على خدمات المساكن أعلى ولكانت الأسعار أكثر ارتفاعاً. ونحن لم نقم بتقدير قيمة التخفيض الضمني في قيمة المساكن عما كانت ستكون عليه.

69. انظر بصورة خاصة: Nordhaus, 2002.

70. افترضنا، في الجزء الأكبر من التحليل، وجود طاقة فائضة في الاقتصاد، أي أن الاقتصاد كان يعمل، خلال الفترة موضوع البحث، بأقل من طاقته الكاملة. والدليل على ذلك ليس فقط الأرقام الخاصة باستخدام القدرات وكون معدل الاستخدام (أي العاملين ضمن السكان الذين هم في سن العمل) أقل بكثير من مستواه خلال تسعينيات القرن الماضي. وحتى معدل البطالة، فهو أعلى بكثير من نسبته في التسعينيات ومقدارها 3.8٪ (ولا يبدو أنه كانت هناك ضغوط تضخمية كبيرة حتى في وجود ذلك المعدل). وقد ظلت العوامل التي أدت إلى تراجع معدل البطالة غير المتسارع NAIRU، بما فيها الإمداد التنافسي للسلع من الخارج، قائمة بحيث توجد أسباب قوية للاعتقاد بأن معدل تضخم البطالة غير المتسارع يظل أدنى بكثير من معدلات البطالة الحالية (Stiglitz, 2000). وتتماشى عوامل مثل الركود الاقتصادي، وانخفاض الأجور الحقيقية، وارتفاع نسب "العجز" عن مستواها الطبيعي، وارتفاع أعداد من يدَّعون العمل بدوام جزئي خارج إرادتهم مع الرأي القائل بأن سوق العمل يعاني الكثير من جوانب الضعف أي الاحتمال الكبير لزيادة الدخول دون توليد زيادة في التضخم. ويفترض تحليلنا أن الإنتاج المحتمل سيتجاوز الإنتاج الفعلي خلال السنتين القادمتين (ضمن السيناريو المتحفظ). ويتماشى ذلك مع معظم التوقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي بنسب تتراوح ما بين 3.25٪ و3.5 خلال الفترة 2006 ـ 2008، وخصوصاً مع تراجع نمو الاستهلاك عن مستوياته غير المستدامة التي يغذيها ارتفاع أسعار العقارات وانخفاض معدلات الفائدة. وحتى إذا تباطأ نمو الإنتاجية عن مستواه في تسعينيات القرن الماضي وقدره 3٪، فإن تلك المعدلات ليست كافية لتجاوز "العجز في الوظائف" الذي تكون في الفترة 2001 – 2003. وعلى أي حال، فحتى ضمن التقدير "المعتدل"، يتضح أنه لو لم تكن أسعار النفط بهذا المستوى من الارتفاع، لزاد الإنتاج بمقادير تشكل جزءاً من الفجوة المقدر وقوعها بين الإنتاجين المحتمل والفعلي.

71. بحسب التقدير المتحفظ: 5 دولارات للبرميل لمدة 5 سنوات؛ وبحسب التقدير المعتدل: 15 دولاراً للبرميل لمدة 6 سنوات.

72. بحسب التقدير المتحفظ بمضاعف (متعدد السنوات) قدره 1.5؛ وبحسب التقدير المعتدل بمضاعف (متعدد السنوات) قدره 2.

73. قُدرت بـ 2.5 مليار دولار.

74. عدا التأثير غير المباشر لارتفاع نسبة عدم الأمن المتمثل في تعطيل رد فعل عرض النفط.

75. عدا التأثير غير المباشر لارتفاع نسبة عدم الأمن المتمثل في تعطيل رد فعل عرض النفط.

76. عدا ارتفاع المضاعف ضمن السيناريو "المتحفظ".

77. عدا تلك المذكورة في تحليل المضاعف الذي يركز على تأثيرات جانب الطلب. ويـتم تنـاول تكـاليف الإفلاس، وهو الأصح، كتأثيرات في جانب العرض (غير متضمنة في النموذج الكلاسـيكي الجديـد القياسي).

78. عدا تلك المذكورة في تحليل المضاعف.

79. عدا تلك المذكورة في تحليل المضاعف.

80. ضمن السيناريو "المتحفظ". أما ضمن السيناريو "المعتدل"، فقد أجرينا تحليل تأثير لتحويل النفقات يخلص إلى رقم يعكس جزئياً تلك التكاليف.

81. عدا تلك المذكورة ضمن تكاليف التجنيد المتزايدة.

82. لعل أحد أفضل الأمثلة على ذلك النوع من التحليلات التي كان يمكن، بل ويجـب توفيرهـا، تحليـل نوردهاوس (Nordhaus, 2002) الذي يطرح عدة سيناريوهات مختلفة. وقد قدم مكتب الكونجرس للميزانية ولجنـة الميزانيـة التابعـة لمجلـس النـواب بعـض التقـديرات. ويبـين نوردهـاوس أن تلـك التقديرات لم تشتمل على سيناريوهات تتضمن فترات مطولة من القتال، والاحتلال، وإعادة البناء.

83. من اللافت للانتباه أن يتشابه تقديرنا "المعتدل" مع التقدير المرتفع (المفصل والمزعج) الـذي وضـعه نوردهاوس والبالغ 1.9 تريليون دولار. فقد قدّر نوردهاوس أن نفقات العمليات العسكرية المباشرة والاحتلال وإعادة الإعمار ستصل إلى 745 مليار دولار. ولكنه لم يضمن عدداً من التكاليف الطويلـة الأجل (مثل التكاليف الصحية، ومزايا الإعاقة، وتكاليف التجنيد المتزايدة) فضلاً عن المواءمـة بـين التكاليف الاقتصادية والموازنية المشار إليها في القسم الثالث من الدراسة. وقد قدر أن التأثير المبـاشر على أسواق النفط (تأثير التحويل) سيبلغ 778 مليار دولار وهو، في رأينا، أدق من التقـدير المتـضمن في النموذج المعتدل بواقع 300 مليون دولار والذي قصدنا أن يكون متحفظاً. ويستخدم نوردهاوس مضاعفاً اقتصادياً كلياً للنفط مشابهاً للمضاعف الذي استخدمناه ولكن نظراً لأنه يفترض، بواقعيـة، أن تأثير سعر النفط سيكون كبيراً، فهو يحصل على تأثير اقتصادي كلي أكبر. كما أنه لم يضمّن تحليله أي تأثيرات لنمو الاستثمار أو إزاحته أو لتحويل النفقـات. ويتنـاول نوردهـاوس النفقـات مـن منظـور تاريخي أيضاً، إذ يلاحظ أن النفقات المباشرة المتوقعة في الجدول (1) تقترب من نفقات حـرب فيتنـام (494 مليار دولار)، وتزيد نسبياً على نفقات الحرب الكورية (336 مليـار دولار)، وتزيـد بـأكثر مـن الضعف على نفقات الحرب العالمية الأولى (190 مليار دولار).

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.
2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.
4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.
5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.
2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.
3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.
4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.
5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.
6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
.1	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
.2	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
.3	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991- 1994)	جوليان ثوني
.4	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
.5	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
.6	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
.7	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
.8	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
.9	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
.10	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
.11	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
.12	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
.13	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
.14	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
.15	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
.16	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
.17	التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
.18	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
.19	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

20.	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21.	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22.	الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24.	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25.	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26.	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27.	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28.	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29.	العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30.	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31.	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32.	التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33.	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34.	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	ترنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

35. دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية — سالي فندلو
36. استقرار عالم القطب الواحد — وليم وولفورث
37. النظام العسكري والسياسي في باكستان — تأليف: إيزابيل كوردونير، ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
38. إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية — شيرين هنتر
39. برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية — سمينة أحمد
40. تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا — ترجمة: الطاهر بوساحية
41. الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي — عمرو ثابت
42. الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين — فيليب فرج
43. مفاوضات السلام وديناميـة الصراع العربي - الإسرائيلي — عمرو جمال الدين ثابت
44. نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020 — ديرموت جيتلي
45. انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟ — جيروم سليتر
46. ثورة المعلومات والأمن القومي — تحرير: توماس كوبلاند
47. القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب — كريستوفر جرينوود
48. إيران والعراق — تشاس فريمان (الابن) وآخرون
49. إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات — طارق علمي ومايا كنعان
50. الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة — ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443(9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541 -2- 971 - فاكس: 4044542 -2- 971
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211
ISBN 978-9948-00-939-9



